# فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية

**إعداد سفيان عيسى حريز**
**sufian_hraze@aabu.edu.jo**
**قسم التمويل والمصارف**
**كلية إدارة المال والأعمال**
**جامعة آل البيت – الأردن**

**ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي:**

## النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي

**البنك الإسلامي للتنمية**
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

**مؤسسة قطر**
كلية قطر للدراسات الإسلامية

**الدوحة – دولة قطر**
**19 – 21 ديسمبر 2011**

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **1. المقدمة** | **2** |
| **2. منهجية الدراسة** | **3** |
| 2-1. هدف الدراسة وأهميتها | 3 |
| 2-2. مشكلة الدراسة | 3 |
| 2-3. فرضيات الدراسة | 3 |
| 2-4. أسلوب الدراسة | 4 |
| 2-5. حدود الدراسة المكانية والزمنية | 4 |
| 2-6. أدبيات الدراسة | 4 |
| **3. التحليل الوصفي لدور التمويل المصرفي اقتصادياً واجتماعياً** | **6** |
| 3-1. الإطار العام لبعض المفاهيم الأساسية | 6 |
| 3-2. الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في الأردن | 7 |
| 3-3. الأهمية النسبية لصيغ التمويل المعتمدة لدى المصارف الإسلامية | 9 |
| 3-4. التمويل المصرفي وفقاً لآجاله وغاياته | 11 |
| 3-5. مؤشرات التبرعات لدى الجهاز المصرفي | 13 |
| 3-6. مصادر واستخدامات القرض الحسن لدى المصارف الإسلامية | 14 |
| **4. التحليل القياسي المقارن لدور الجهاز المصرفي في التنمية المستدامة** | **16** |
| 4-1. توصيف وبناء النموذج القياسي | 16 |
| 4-2. الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل القياسي | 16 |
| 4-3. التحليل المقارن للدور التنموي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية | 17 |
| 4-4. التحليل المقارن للدور التنموي لأنواع المصارف الإسلامية | 19 |
| 4-5. التحليل المقارن لتبرعات الجهاز المصرفي | 20 |
| 4-6. التحليل المقارن للقروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية | 21 |
| **5. الخلاصة والتوصيات** | **22** |
| 5-1. الخلاصة | 22 |
| 5-2. التوصيات | 24 |
| **6. المصادر والمراجع** | **26** |
| **7. قائمة محتويات ملحق الجداول الإحصائية** | **28** |




* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

# "فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية"

سفيان حريز، sufian_hraze@aabu.edu.jo، الأردن، المفرق، جامعة آل البيت، قسم التمويل والمصارف

## 1. المقدمة:

يمكن تقسيم تمويل منشآت الأعمال حسب مصدره إلى نوعين رئيسين، المصدر الأول داخلي؛ وهو يرتبط بالأرباح المحتجزة التي يتم تدويرها لاستخدامها مرة أخرى في تمويل عمليات المنشأة، أما النوع الثاني فهو من خارج المنشأة، سواء من خلال الجهاز المصرفي أو عبر السوق الأولي لرأس المال أو من خلال التمويل التجاري الذي يوفره الموردون للجهات التي تتعامل معها.

هذا، ويعتبر التمويل المصرفي الصيغة الأكثر أهمية في تمويل منشآت الأعمال، لا سيما وأن المرونة المرتفعة لمثل هذا النوع من مصادر التمويل تعد من أهم خصائصه، وكذلك؛ فهو يمتاز بتوفره المستمر نسبياً مقارنة بغيره من مصادر التمويل، علاوة على كونه يتسم بالعديد من الخدمات المالية والمؤسسية المساندة التي ترافقه، والمقدمة من الجهاز المصرفي لعملائه في مجال التمويل.

لذا، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية، اقتصادياً واجتماعياً، وذلك من خلال التركيز على التحليل الكمي والإحصائي، الذي من شأنه قياس حجم هذه الدور وتحديد اتجاهه، حيث سيتم اعتماد مدخل تحليل الفجوة بين الواقع الفعلي والدور المتوقع للمصارف الإسلامية قياساً بما يجب أن يكون، وكذلك مقارنة بالدور الذي تؤديه المصارف التقليدية (الربوية).

وتأتي فكرة هذه الدراسة بعدما تبين – وبشكلٍ عام – أن المصارف الإسلامية تتجه نحو التمويل بالديون بصيغها المختلفة (مرابحة، إجارة، استصناع،...) أكثر بكثير من اعتمادها لصيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة، الأمر الذي اثار تساؤلات عدة حول مدى قيام المصارف الإسلامية بتطبيق أهم مبدأ تقوم عليه، ألا وهو "الغنم بالغرم"، والذي يفترض أن يميزها عن غيرها من المصارف.

وقد نجم عن ذلك عدة تساؤلات وانتقادات حول طبيعة الدور التنموي الذي تؤديه المصارف الإسلامية قياساً بما يجب أن يكون، علاوة على إثارة تساؤل آخر يرتبط بمدى اختلاف عمل المصارف الإسلامية مقارنةً بالمصارف الربوية التي تقوم على الديون، وقد اشتد هذا الانتقاد كثيراً، لا سيما عندما قامت بعض المصارف الربوية باعتماد أسلوب تمويل راس المال المبادر (المغامر)، في ذات الوقت الذي ابتعدت به المصارف الإسلامية عن منح التمويل بصيغة المضاربة.

وبناءً عليه، وتحقيقاً لهدف هذه الدراسة سيعمل الباحث على بيان أثر كل نوع من أنواع التمويل المصرفي – وفقاً لمصدره إسلامياً كان أم ربوياً – على تنمية الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى التعريف بدور هذه المصارف في تنمية المجتمع، لا سيما وأن معظم الدراسات السابقة قد أكدت على الدور المتزايد للجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الاستثمارية وتحقيق التنمية في مختلف مجالاتها، الاقتصادية منها والاجتماعية.

وبالتالي، فقد جاءت هذه الدراسة ضمن مبحثين اثنين، حيث اختص المبحث الأول بالتحليل الوصفي، من خلال الاطلاع على الإطار العام للدراسة من حيث استعراض أهم مصطلحات الدراسة وطبيعة هيكل الجهاز المصرفي الأردني، إضافة إلى التعريف بالقطاعات الاقتصادية التي استفادت من التمويل المصرفي، وتحديد قيم واتجاهات التبرعات والقروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية، أما المبحث الثاني فهو يرتبط بقياس الدور التنموي لكل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن سواء على مستوى إجمالي الناتج، أو من خلال قياس وتحليل الأثر على مستوى القطاعات الاقتصادية النوعية، أو تحليل مساهمة المصارف في التنمية الاجتماعية.

وقد اختتمت هذه الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد الباحث أن من شأنها خدمة الأهداف التي جاءت الدراسة من أجلها، فإن أصبت في عملي هذا فهو بتوفيق من الله عز وجل أولاً وقبل كل شيئ، وإن كان هنالك أي خلل أو تعثر فهو مني وحدي، حسبي في ذلك أنني قد أخلصت النية فاجتهدت، وعسى ألا أحرم من أجر المجتهد،...، أنه سميع مجيب الدعاء.

## 2. منهجية الدراسة:

### 2-1. هدف الدراسة وأهميتها:

تهدف الدراسة – بشكلٍ أساس – إلى معرفة الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي الإسلامي والتقليدي في تمويل التنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن تلخيص أهم بنود أهداف الدراسة بما يلي:

1. التعرف على اتجاه ودرجة العلاقة بين حجم التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن.
2. تبيان اتجاه ودرجة العلاقة بين حجم التمويل الممنوح من المصارف التقليدية والناتج المحلي الإجمالي.
3. معرفة فيما إذا كانت هنالك أية فروقات ذات دلالة إحصائية بين أثر كلٍ من التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.
4. التعرف على أية فروقات ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تمويل التنمية.
5. بيان الفروقات بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تقديم التبرعات.
6. الاطلاع على مدى وجود أي اختلاف بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم التبرعات.
7. تحديد مدى اختلاف المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم القروض الحسنة.

### 2-2. مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة بمعرفة طبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي – بشقيه الإسلامي والتقليدي – في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، وذلك عبر طرح التساؤلات التالية:

1. ما هي درجة واتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما هي درجة واتجاه العلاقة بين التمويل المصرفي الربوي والناتج المحلي الإجمالي؟
3. هل هنالك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تنمية الناتج المحلي الإجمالي؟
4. هل هنالك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي؟
5. هل هنالك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تقديم التبرعات؟
6. هل هنالك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم التبرعات؟
7. هل هنالك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم القروض الحسنة؟

### 2-3. فرضيات الدراسة:

من خلال القراءات التي قام بها الباحث، وبناءً على التساؤلات المطروحة في الفقرة السابقة، تم العمل على صياغة الفرضيات الأولية التالية؛ بهدف التأكد من مدى صحتها، وكما يلي:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.
2. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الربوي والناتج المحلي الإجمالي.
3. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

4. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.
5. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تقديم التبرعات.
6. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم التبرعات.
7. يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم القروض الحسنة.

### 2-4. أسلوب الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة الأسلوب الوصفي إلى جانب الأسلوب القياسي في تحديد أثر إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

كما سيتعرف الباحث على تفاصيل حجم التمويل المصرفي موزع على القطاعات الاقتصادية النوعية، وكذلك التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من أجل التعرف على الدور التنموي للجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته.

كذلك الأمر، فسيعمل الباحث على بيان هيكل القروض الحسنة والتبرعات المقدمة من مؤسسات الجهاز المصرفي، بهدف التعرف على الدور التنموي الاجتماعي، وتحليل الفروقات الإحصائية فيما بينها – إن وجدت –.

هذا، وسيقوم الباحث بالعمل على استخدام وتوظيف حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**ciences – **SPSS**)، وذلك من أجل إعداد التحليل والاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة.

### 2-5. حدود الدراسة المكانية والزمنية:

يمكن بيان الحدود المكانية والزمنية للدراسة على النحو التالي:

* **مجتمع الدراسة وعينتها:** يشمل مجتمع الدراسة كافة المؤسسات المصرفية الخاصة العاملة في الأردن على اختلاف أنواعها وأنشطتها، أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فستقتصر على كل من المصارف الإسلامية ومصارف الاستثمار والمصارف التجارية الأردنية العاملة في الأردن منذ عام 1999 واستمرت لغاية عام 2010، أي أنها لن تشمل المصارف الأردنية غير العاملة طوال فترة الدراسة، كما أن عينة الدراسة لن تتضمن المصارف التقليدية غير الأردنية العاملة في الأردن، بسبب عدم نشر بياناتها بشكل تفصيلي.
* **فترة الدراسة:** تمتد فترة الدراسة بين عامي 1999 و2010، حيث تعد بداية الفترة الانطلاقة الحقيقية لأعمال وخدمات البنك العربي الإسلامي الدولي الذي تأسس خلال عام 1998، علماً أن البنك الإسلامي الأردني قد تأسس خلال عام 1979، في حين تمثل نهاية المدة آخر ما تم نشره من بيانات ومعلومات لازمة لإعداد هذه الدراسة، كما أن هذه الفترة قد اتسمت بوفرة البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذه الدراسة، مع إمكانية قيام الباحث باعتماد فترات زمنية أخرى لإغراض توضيح بعض جوانب التحليل الوصفي.

### 2-6. أدبيات الدراسة:

قام الباحث بمسح عام، بهدف التعرف على الدراسات المحكمة السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي يمكن تلخيص أهمها بالدراسات التالية:

#### اولاً: دراسة Farook and Shikoh (2011):

سعت هذه الدراسة إلى التعريف بالأساليب التي يمكن أن تعتمدها المصارف الإسلامية، في تحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة إعادة توزيع الدخل والثروة، وقد تمثلت أبرز هذه الأساليب بمنح القروض الحسنة، وإدارة أموال الزكاة والأوقاف، إضافة منح التمويل الاستثماري الموجه للحالات الاجتماعية، إضافة إلى تقديم التمويل الذي من شأنه تعزيز الأثار الإيجابية على البيئة، وزيادة التركيز على منح التمويل للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**ثانياً: دراسة عياش (2010):**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى المصارف الإسلامية، لعل أهمها: المشاركة في خطط التنمية، وتوفير احتياجات المجتمع وترتيبها وفق سلم الأولويات في الإسلام، ومدى مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين أداء ميزان المدفوعات بها، وقدرتها على حل مشكلات المجتمع من فقر وبطالة، والعمل على تحريك الثروة وتداولها وتوزيعها بين أفراد المجتمع، ومحاربة التلوث، والمساهمة في الرعاية الصحية والاجتماعية.

**ثالثاً: دراسة Kahf (2007):**

جاءت هذه الورقة لتبحث في طبيعة دور المصارف الإسلامية في التنمية، حيث أشار الباحث إلى كون المصارف الإسلامية تعد تنموية بطبيعتها، لا سيما وانها تمنح تمويلاً مباشراً للاقتصاد الحقيقي، إضافة إلى الارتفاع النسبي لجدوى التمويل الممنوح من الناحيتين الأخلاقية والسلوكية، فهو يمنح للغايات المفيدة للمجتمع، وهذا ما لا نجده – دائماً – في المصارف التقليدية، كما أن خصوصية العلاقة بين المصارف الإسلامية والمودعين لديها يعطيها ميزة كبيرة في حشد المدخرات وتمويل الاستثمارات.

**رابعاً: دراسة Sairally (2007):**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية في تحمل المسؤلية الاجتماعية، من خلال إعداد استبانه خاصة بهذه الغاية تم توزيعها على إدارات المصارف الإسلامية، وقد تلخصت أهم نتائج الدراسة، بأن نحو (88%) من الأفراد عينة الدراسة لم يستطيعوا أن يحددوا نسبة مساهمة البنوك الإسلامية – التي يعملون بها – في المسؤولية الاجتماعية (كنسبة من الرباح)، ويعود ذلك إلى قصور مستوى الإفصاح عن هذه العمليات، ولعل أبرز ما اشارت إليه هذه الدراسة يتمثل بضرورة وجود مؤشر معياري يحدد مدى مساهمة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية، تمهيداً لتقييمها والمقارنة فيما بينها.

**خامساً: دراسة Hasan (2006):**

اختصت الدراسة الحالية بمناقشة مفاهيم التنمية المستدامة ومدلولاتها من منظور إسلامي، وقد توصل الباحث إلى أن محور حماية البيئة سيبقى موجهاً لمجريات النقاش، حيث لا بد من المفاضلة بين الرفاهية المادية من جهة والتلوث البيئي من جهة أخرى، وقد انتهى الباحث بمجموعة من النتائج لعل أهمها، ضرورة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تغليب العنصر الأخلاقي الذي يحافظ على البيئة، انطلاقاً من مقاصد الشريعة، والتي لا تقتصر فقط على الحفاظ على رفاهية الجيل الحالي.

**سادساً: دراسة أحمد (2004):**

اهتمت هذه الدراسة بمحاولة التعرف على أسباب ضعف مؤشرات التنمية في الدول الإسلامية، حيث لاحظ الباحث أن الاقتصاد الإسلامي قد أسهم في تكوين إطار شامل وأخلاقي لمفهوم التنمية، والذي من شأنه النهوض بمستوى رفاهية الدول الإسلامية، غير أن غياب الإدارة الجيدة لمؤسسات وأساليب التنمية، قد فتح المجال لاعتماد نماذج تنموية غربية لا تنسجم وقيم وأهداف المجتمع الإسلامي، مما أدى إلى أهمية إيجاد دور للمؤسسات المالية الإسلامية في عملية التنمية.

**سابعاً: دراسة علي (2001):**

جاءت الدراسة الحالية لتظهر أن مفهوم عمارة الأرض الذي حضت عليه شريعتنا الإسلامية أوسع من المفهوم الخاص بالتنمية، كما أشارت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي بطبيعته هو مؤسسة إنمائية، تقوم بتعبئة المدخرات ومحاربة الاكتناز وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الذي يخدم المجتمع بما يتفق والشريعة الإسلامية، كما أكد الباحث على الدور الاقتصادي – الاجتماعي للمصارف الإسلامية، لذا، فإن لها دوراً كبيراً في إعمار وتنمية الأرض اقتصادياً واجتماعياً.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

## 3. التحليل الوصفي لدور التمويل المصرفي اقتصادياً واجتماعياً:

يعد هذا المبحث الجزء التمهيدي لمعالجة موضوع الدراسة، حيث يمثل مقدمة عامة حول ابرز المفاهية الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة، بهدف الاسترشاد بها للتعرف على الدور التنموي للجهاز المصرفي، كما أنه يشمل أيضاً تعريف بواقع هيكل الجهاز المصرفي لا سيما المصارف المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، كذلك، فهو يلقى بعض الضوء على اتجاهات التمويل الاجتماعي والاستثماري ووجهته لدى كلٍ من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن، علماً أنه قد انتهى بتحديد القطاعات النوعية للاقتصاد الوطني بتقسيماته الفرعية الرباعية، وذلك طوال الفترة 1999 – 2010، وحسبما هو وارد تالياً.

### 3-1. الإطار العام لبعض المفاهيم الأساسية:

جاء أول ذكر لمصطلح التنمية المستدامة خلال عام 1987 في تقرير المنظمة العالمية للبيئة والتنمية **(WCED, 1987, p 7)**، حيث أشار تقريرها الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك" إلى أن "هناك حاجة ماسة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري، لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها، وصولا إلى المستقبل البعيد"، وقد خرج هذا التقرير بمفهوم هذا المصطلح على النحو التالي: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وبالتالي، فإن التنمية المستدامة تمثل حلاً **(ورديا ومثالياً)** لتعايش الأجيال الحالية والمستقبلية، حيث تستوجب أن يعمل كل جيل بما يناسب زيادته السكانية، وان يستند إلى منطق التوزيع العادل وتحسين نوعية الحياة، وفقاً لاحتياجات عملية التطوير والنمو الاقتصادي، ودون الإضرار بالموارد الطبيعية والبيئية، وبالتالي، فإن هذه التنمية تكون موجهة لمنفعة المجتمع، مع الآخذ بعين الاعتبار حاجات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يعطيها طابع الاستدامة والاستمرارية.

وبناءً على ما تقدم، فإن محاولات"أنْسَنة" الاقتصاد، وصبغته بالشأن الاجتماعي، قد أفرز بعداً جديداً للتحليل الاقتصادي، ألا وهو التحليل الاقتصادي – الاجتماعي، والذي أصبح يأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود نوعاً من التوزان بين منشآت الأعمال وأهداف المجتمع ككل، وذلك من خلال العمل على تحقيق معدلات معقولة لأرباح المنشآت ومستويات عادلة لظروف وشروط العمل، ومعدلات رفاهية مرتفعة للمجتمع، وحماية أفضل للبيئة والتنوع الحيوي **(Lieberman and Hall, 2008, p 653)**، غير أن هذا التوازن ما زال يعاني من الاختلال عند التطبيق العملي، لا سيما في ظل غياب البرامج والسياسات والإجراءات التي تحدد أولويات المجتمع.

وقد نجم عن ذلك مفهوم المسؤولية الاجتماعية، والذي يمثل التزاماً أدبياً تقوم به الشركات تجاه المجتمع، وقد تعددت محاور هذا المفهوم إلى حدٍ كبير **(Dahlsrud, 2006, pp 6-8)**، حيث نلاحظ أن البعض قد ركز على الشأن البيئي، في حين اهتم فريقٌ آخر بتقديم المساعدات للمجتمع، بينما جاء طرف ثالث ليهتم بالمنشآت الاقتصادية التي تنتمي لذات القطاع، علماً أن هذا المفهوم قد شمل أيضاً الأعمال التطوعية وكافة الأطراف ذات العلاقة، وهو يتمثل بشكلٍ خاص تقديم التبرعات.

وبشكلٍ عام، فإن هنالك بعض التعارض بين غايات منشآت الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، لا سيما وأن المنشآت تسعى إلى تعظيم ثروتها وأرباحها، في حين تمثل المسؤولية الاجتماعية التي تتحملها منشآت الأعمال كلفة عليها، وبالتالي، فهي تخفض من قيمة الأرباح (بافتراض ثبات العوامل الأخرى)، لذا، فإن المصارف الإسلامية يجب أن تسعى إلى زيادة الاستثمار في القنوات الاجتماعية المربحة، بدلاً من الاكتفاء بتقديم التبرعات والقروض الحسنة للحالات الإنسانية **(Farook, 2007, p 37)**.

ومن جانبٍ آخر، فإن التمويل المصرفي يؤدي دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التوسع في منح القروض والتسهيلات يمكن أن يزيد من درجة الانتعاش والازدهار الاقتصادي، كما أن التراجع غير الضروري في التمويل المصرفي يمكن أن يعمق من حدة الكساد الذي كان قد حدث بسبب قوى اقتصادية أخرى، إضافة إلى ذلك فإن التراجع في منح الائتمان المصرفي قد يؤدي إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي، مثلما أن التوسع في تقديم التمويل يمكن أن يساهم في انبثاق انتعاش اقتصادي من حالة الكساد **(دي كوك، 1987، ص 122)**.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

إضافة إلى ما تقدم، فإن التمويل المصرفي التقليدي يعد أهم أشكال الديون التي تحظى به المنشآت الإنتاجية، تمهيداً لتنمية القطاعين العام والخاص على حدٍ سواء، أما التمويل الإسلامي فقد جسَّر الفجوة بين التمويل بالديون والتمويل بالملكية، حيث يمكن تلخيص أهم الأشكال التقليدية للتمويل بالديون على النحو التالي **(Rose and Hudgins, 2008), (MacDonald and Koch, 2006), (Mishkin, 2007)**:

* **القروض المباشرة:** وهي القروض النقدية التي يقدمها البنك للمقترض، مع اشتراط استردادها مع [الفائدة] المتفق عليها، في الأجل المحدد.
* **الجاري مدين:** وهو يمثل عقد يسمح البنك بموجبه للمدين بسحب وإيداع مبالغ معينة من الحساب، بحيث لا يتجاوز رصيدها المدين الحد الأعلى لمبلغ التمويل المتفق عليه مع البنك، مضافاً إليه [الفائدة] المتفق عليها بين الطرفين.
* **الكمبيالات المخصومة:** وهي أن يقوم البنك بخصم قيمة الكمبيالات التي يقدمها له المستفيد منها، بحيث يعطى له القيمة الاسمية للكمبيالة مخصوماً منها مقدماً قيمة [الفائدة] المتفق عليها، على أن يسدد المدين كامل القيمة الاسمية للكمبيالات المخصومة في الأجل المحدد.
* **التسهيلات غير المباشرة:** وهي تتمثل بمختلف أنواع التسهيلات الائتمانية غير النقدية، وتقسم بدورها إلى الكفالات المصرفية، والاعتمادات المستندية، إضافة إلى بوالص التحصيل.

**أما التمويل الإسلامي، فهو يتمثل بالعديد من الصيغ، لعل أهمها ما يلي (العجلوني، 2008)، و(عزي، 2002)، و(Mannan, 1996):**

* **القرض الحسن:** وهو قرض احسان وإرفاق، بمعنى تقديم نقد إلى المدين، واسترداده بعد حين بلا أية زيادة، وهو يرتبط بالحالات الإنسانية أكثر من النشاط الاستثماري.
* **المرابحة:** بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتراها به البائع (البنك) مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بين البائع والمشتري (طالب التمويل).
* **الإجارة المنتهية بالتمليك:** عقد تمليك منفعة بعوض، ينتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة.
* **الاستصناع:** وهو عقد بين المشتري (المستصنع) والبائع (الصانع)، بحيث يقوم الثاني بناء على طلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة من عمل الصانع، وذلك مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده عند التعاقد مؤجلاً أو مقسطاً.
* **المشاركة:** قيام البنك والعميل بتقديم المال بنسب متساوية (أو متباينة) من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة بمشروع قائم، بحيث يصبح كلٌ منهما متملكاً لحصة في رأس المال ثابتة أو متناقصة، ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، على أن تقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال.
* **المضاربة:** شركة في الربح بين المال والعمل، تنعقد بين أرباب المال والمضارب، بحيث يتم اقتسام الربح حسب الاتفاق بين الطرفين، ويتحمل رب المال الخسارة إلا في حالات التعدي والتقصير من جانب المضارب.

## 2-3. الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في الأردن:

يرتبط مفهوم هيكل الجهاز المصرفي بكافة المؤسسات المصرفية بمختلف أنواعها، حيث يتسم النظام المصرفي السائد في الأردن بكونه يعتمد الأسلوب المختلط، حيث تعمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية جنباً إلى جنب، وبشكلٍ عام؛ فإن الجهاز المصرفي يتراوح بين المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، وكذلك المصارف المتخصصة، علاوة على البنك المركزي والمصارف الإسلامية محور الحديث في البحث الحالي، حيث يشير تقرير البنك المركزي الأردني السنوي لعام 2010 **(البنك المركزي الأردني، ص 4)** إلى توزيع المؤسسات المصرفية العاملة في الأردن على النحو التالي:

- (3) بنوك إسلامية،
- (3) بنوك متخصصة،


* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

- (3) بنوك استثمار،
- (19) بنكاً تجارياً، منها (10) بنوك محلية، و(9) بنوك عربية وأجنبية.

ومن الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية في الأردن تشمل – حتى تاريخ إعداد الورقة البحثية الحالية – كلاً من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وهما يمثلان عينة الدراسة الحالية، كما تتضمن المصارف الإسلامية كلاً من بنك الأردن دبي الإسلامي (الذي باشر أعماله بداية عام 2010)، ومصرف الراجحي الذي تأسس خلال النصف الأول من عام 2011.

ومن ناحية تاريخية؛ فإن المصارف التقليدية تُعد أول نشاط مصرفي مؤسسي ظهر في الأردن **(النابلسي، 1994، ص 20)**، حيث تم تأسيس البنك العثماني (الزراعي) في مدينة عمان في اوائل عشرينات القرن الماضي، ثم افتتح البنك العربي المحدود أول فرع له في مدينة عمان أيضاً في سنة 1934، وتوالى بعد ذلك تأسيس المصارف التجارية، الأردنية منها وغير الأردنية.

أما بالنسبة للمصارف الإسلامية، فقد جاء تأسيس أول بنك إسلامي في الأردن خلال عام 1979، عندما تم افتتاح البنك الإسلامي الأردني، وعلى الرغم من وجود (15) مصرفاً مارست نشاطها قبل هذا التاريخ، إلا أن البنك الإسلامي الأردني قد استطاع أن يختصر هذا الفارق الزمني ليتصدر المرتبة الثالثة (أو الرابعة أحياناً) **(Association of Banks in Jordan, 2009, several pages)**، على مستوى الجهاز المصرفي، وذلك بعد البنك العربي المحدود وبنك الإسكان (وأحياناً بعد بنك القاهرة – عمان)، سواء من حيث حجم المركز المالي، أو من حيث قيمة التمويل، أو حتى بالنسبة لأرصدة الودائع لديه.

ويبين الجدول التالي ملخصاً لواقع حال المصارف الإسلامية في الأردن، ومدى تنافسيتها خلال فترة الدراسة، وكما يلي:

**جدول رقم (1)**
**معدل الأهمية النسبية (الحصة السوقية) لمعاملات**
**المصارف الإسلامية في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB | CB | BS |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي حجم الأصول (مليار دينار أردني)** | **16.0** | **6.3** | **22.3** | **233.8** | **256.1** |
| نسبة الأصول إلى إجمالي أصول الجهاز المصرفي | %6.2 | %2.5 | %8.7 | %91.3 | %100 |
| نسبة الأصول إلى إجمالي أصول المصارف الإسلامية | %71.5 | %35.5 | %100 | - | - |
| **إجمالي حجم الودائع (مليار دينار أردني)** | **13.8** | **3.7** | **17.5** | **142.4** | **159.9** |
| نسبة الودائع إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي | %4.2 | %1.5 | %5.7 | %94.3 | %100 |
| نسبة الودائع إلى إجمالي ودائع المصارف الإسلامية | %78.9 | %21.1 | %100 | - | - |
| **إجمالي حجم التمويل (مليار دينار أردني)** | **6.6** | **3.6** | **10.2** | **90.0** | **100.2** |
| نسبة التمويل إلى إجمالي تمويل الجهاز المصرفي | %6.6 | %3.6 | %10.2 | %89.8 | %100 |
| نسبة التمويل إلى إجمالي تمويل المصارف الإسلامية | %64.6 | %35.4 | %100 | - | - |

**المصدر**: جدول رقم (م-1) من الملحق.
**JIB:** البنك الإسلامي الأردني. **IIAB**: البنك العربي الإسلامي الدولي.
**IB:** المصارف الإسلامية. **CB:** المصارف التقليدية. **BS:** الجهاز المصرفي

حيث تشير محتويات الجدول أعلاه إلى أن معدل حصة المصارف الإسلامية الأردنية من السوق المصرفية خلال فترة الدراسة كان بواقع (8.7%) و(5.7%) و(10.2%)، من المجموع الكلي لقيم أصول البنوك والودائع لديها والتمويل الممنوح من قبلها، وبنفس الترتيب.

ولدى مقارنة معدل الأهمية النسبية للتمويل الممنوح من المصارف الإسلامية الأردنية بمعدل الأهمية النسبية للودائع التي لديه، يمكن ملاحظة مدى ارتفاع نسبة توظيف الأموال لدى المصارف الإسلامية مقارنة بمتوسط النسبة ذاتها لدى الجهاز المصرفي في الأردن، الأمر الذي يؤكد مدى نجاح المؤسسات المصرفية الإسلامية في تحقيق رغبات طالبي التمويل على وجه الخصوص.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

إضافة إلى ما تقدم، فإن أهمية المصارف الإسلامية تظهر بشكلٍ جلي نتيجة لعملها على جذب الأموال من شريحة مهمة من المواطنين الذين لا يتعاملون مع المصارف التقليدية لأسباب دينية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المدخرات لديها ونموها بشكل متسارع **(صلاح، 1991، ص 10)**، كما يظهر دورها التنموي من خلال اعتبار أعمال الصيرفة الإسلامية أقرب ما يكون إلى مفهوم المصارف الشاملة التي تقدم مختلف الخدمات المصرفية والمالية إلى عملائها من وحدات الفائض والعجز على حدٍ سواء.

غير أن الباحث الحالي يرى أن المصارف الإسلامية ما زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسات المعمقة لمعرفة أسباب الانخفاض النسبي لمستوى الودائع لديها – قياساً بحصتها من التمويل – تمهيداً لاستقطاب المزيد من أموال المودعين والمستثمرين، بحيث تتناسب حصة البنوك الإسلامية من الودائع ما يوازي أهميتها في مجالي الأصول والتمويل.

ولعله من المناسب أن تقوم المصارف الإسلامية بإعادة النظر في حجم الأرباح الموزعة على حسابات المدخرين لديها، والتي بالكاد تكفي لدفع الزكاة المترتبة على أصل الوديعة الخاضع للزكاة، حيث تراوحت نسبة الأرباح السنوية التي وزعها البنك الإسلامي الأردني على ودائع المدخرين بين (1.95%) و(3.5%) على الودائع بالدينار الأردني، ولم تزد عن (0.65%) على الودائع بالعملات الأجنبية **(البنك الإسلامي الأردني، 2010، ص 28)**، في حين كانت توزيعات البنك العربي الإسلامي الدولي على مودعيه تتراوح بين (2.72%) و(3.01%) على الودائع بالعملة المحلية، ونحو (0.4%) سنوياً على الودائع بالعملات الأجنبية، **(التقرير السنوي لعام 2010، ص 33)**.

الأمر الذي قد يجعل بعض أصحاب الفوائض النقدية الى التفكير ملياً قبل إيداع أموالهم لدى البنوك الإسلامية، لا سيما وإن انخفاض مستوى الأرباح الموزعة على أصحاب ودائع التوفير والودائع للإشعار، يمثل بالضرورة تآكلاً في قيمة تلك الودائع بعد دفع الزكاة المفروضة عليها، حتى بعد إضافة هذه الأرباح الموزعة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الارتفاع شبه المستمر في المستوى العام للأسعار، والذي يمثل تآكلاً آخراً على قيمة الأموال، فإن هذا يدعو بعض الموسرين إلى التفكير جدياً بأن يكون العائد الموزع على مدخراتهم يكفي لتغطية كلاً من الزكاة والتضخم المتوقع ونسبة نمو فعلية معقولة في حجم أموالهم معبراً عنها بعائد حقيقي على مدخراتهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن متابعة احتساب الأهمية النسبية لكافة المؤشرات المصرفية الخاصة بالمصارف الإسلامية الأردنية يدعو إلى الارتياح، لا سيما وأنها تتزايد من سنة إلى أخرى، وحسبما هو مشار إليه في محتويات الجدول رقم (م-1) من ملحق الدراسة.

ولعل هذا النجاح قد كان يمثل الدافع الأساس لقيام البنك العربي المحدود – وهو رمز البنوك التقليدية – بدخول ميدان الصيرفة الإسلامية، لا سيما عندما قام البنك المركزي الأردني بعرض "بنك عمّان للاستثمار" على البنوك الأردنية لبيعه بسبب تعثره، إلا ان البنك العربي قد اشترط حصوله على ترخيص بنك إسلامي مقابل شراء ذلك البنك المتعثر، وقد استجاب البنك المركزي الأردني ليسمح للبنك العربي المحدود بتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي، ليكون ذراعه في الصيرفة الإسلامية، وقد تم ترخيصه فعلاً خلال شهر شباط من عام 1998 **(Jordan Economic Monitor, 1998, p 4)**.

## 3-3. الأهمية النسبية لصيغ التمويل المعتمدة لدى المصارف الإسلامية:

لاحظنا سابقاً أن المصارف الإسلامية تساهم بأكثر من (10%) من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح للنشاط الاقتصادي في الأردن، أما في هذا الجزء من الدراسة فسيعمل الباحث على تحليل اتجاهات التمويل المصرفي الإسلامي حسب الأسلوب المعتمد للتمويل، حيث يلاحظ من خلال متابعة في الجدول رقم (2) والمبيّن في الصفحة التالية – والذي يمثل تلخيصاً للجدول رقم (م-2) من الملحق الوارد في نهاية الدراسة – متوسطات الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع التمويل الممنوح لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

حيث يمكن ملاحظة أن التمويل الاستثماري الذي يتحمل مخاطر الاستثمار – وبالتالي مشاركة البنك في تحمل الخسائر عند عدم وجود أي تعدٍ أو تقصير – يتمثل بكلٍ من التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة بالدرجة الأساس، ولا تشكل نسبة مساهمة هذا النوع من التمويل أكثر من (3%) من إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي طوال الفترة 1999 – 2010.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (2)**
**معدل الأهمية النسبية (والحصة السوقية)**
**لصيغ التمويل المعتمدة لدى المصارف الإسلامية**
**في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB |
|---|---|---|---|
| التمويل بالمرابحة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك) | %89.79 | %84.50 | %87.92 |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمرابحة | %66.01 | %33.99 | %100 |
| التمويل بالإجارة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك) | %7.80 | %10.69 | %8.82 |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالإجارة | %57.14 | %42.86 | %100 |
| التمويل بالمشاركة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك) | %2.41 | %0.13 | %1.61 |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمشاركة | %97.07 | %2.93 | %100 |
| التمويل بالمضاربة (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك) | %0.001 | %3.83 | %1.35 |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالمضاربة | %0.07 | %99.93 | %100 |
| التمويل بالاستصناع (نسبة من إجمالي التمويل الذي منحه كل بنك) | %0.00 | %0.85 | %0.30 |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي التمويل بالاستصناع | %0.00 | %100 | %100 |

**المصدر**: جدول رقم (م-2) من الملحق.

علماً أن واقع التحليل التفصيلي لهيكل التمويل لدى كل بنك من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي يشير إلى بعض التباين فيما بينهما، غير أنه يجب ملاحظة أن الاتجاه العام للتمويل المضمون الذي لا يشارك في مخاطر الأعمال قد حظي بالنسبة العليا لدى كلا البنكين، وإن كان واقع الحال لدى البنك العربي الإسلامي الدولي يعتبر أفضل نسبياً من البنك الإسلامي الأردني في هذا المجال، حيث بلغت الأهمية النسبية للتمويل الخطر لدى البنك العربي الإسلامي الدولي نحو (4%) من التمويل الذي منحه، بينما لم تتجاوز نسبة التمويل الخطر لدى البنك الإسلامي الأردني (2.5%) من إجمالي التمويل الذي قدمه للنشاط الاقتصادي طوال فترة الدراسة.

الأمر الذي يرى فيه الباحث أنه بحاجة إلى وقفة عاجلة ومعمقة من قبل إدارة كلا البنكين لإعادة النظر في هيكل التمويل لديهما، وبما يتناسب والتزامهما الأخلاقي تجاه المجتمع، وقبل ذلك تجاه شريعتنا الإسلامية الغراء، التي ارتضوها أساساً لعملياتهما المصرفية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الظاهرة لا تقتصر على المصارف الإسلامية الأردنية فحسب، وإنما تعتبر ظاهرة عربية بل وعالمية أيضاً، حيث جاء متوسط معدل التمويل بالمرابحة لدى المصارف الإسلامية في السودان ليبلغ (62%) من إجمالي التمويل المصرفي في ذلك الاقتصاد ذي الطابع الإسلامي **(شيخون، 2001، ص 168)**.

ومن جانبٍ آخر، فإن نتائج إحدى الدراسات التي أجريت بالتعاون بين صندوق النقد العربي ومنتدى البحوث الاقتصادية على مجموعة من المصارف الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية **(Aggrawal & Yousif, 2000, p 39)**، قد أشارت إلى أنه عندما يكون التمويل بالمرابحة والتمويل بالمشاركة متاحاً أمام المصارف الإسلامية فإن توجه تلك المصارف يكون دائماً نحو التمويل بالمرابحة قصيرة الأجل، وبالتالي، فقد بلغ معدل نسبة التمويل بالمرابحة لديها (95%) من إجمالي التمويل الممنوح من قبل هذه المصارف خلال عقد التسعينيات.

لذا، فإن هذه الظاهرة تشكل انتقاداً للمصارف الإسلامية التي ابتعدت عن رسالتها الأساسية ألا وهي تمويل العمل الاستثماري الذي يبنى على الوسائل المشروعة والمتفق عليها لدى جمهور العلماء والتي تعتمد مقاصد الشريعة **(Malik, Malik, & Mustafa, 2011, p 43)**، والتي يجب ترجمتها عملياً وفوراً على السياسات والإجراءات المعتمدة لدى المصارف الإسلامية.

ومن جانب آخر، فإن الموضوعية تحتم على الباحث الحالي أن يؤكد على عدم اطلاعه على أية نصوص أو آراء معتبرة تلزم المصارف الإسلامية بصيغ تمويل معينة دون أخرى، بل لا توجد لغاية

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

تاريخه أية أسس معتمدة للتوزيع النسبي لصيغ التمويل المصرفي الإسلامي، وإن كان هنالك العديد من الدعوات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالتركيز على الأعمال التي من شأنها إشباع الضروريات التي يحتاجها المجتمع أولاً **(صديق، 1996، ص 91)**.

الأمر الذي أدى ببعض الباحثين أن أوصى بوضع حدٍ أعلى لنسبة الأموال الممنوحة وفقاً لصيغة التمويل بالمرابحة وبما لا يزيد عن (40%) من مجموع الأموال **(عطية، 1993، ص 101)**، خصوصاً بعدما وصل التوسع في منح التمويل بصيغة المرابحة إلى حد "أن بعض المصارف الإسلامية تكاد تقتصر نشاطها لفلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي على وسيلة محدودة وسيئة بل وتافهة، إذا ما قورنت بأسلوب المشاركة الذي يعتبر الجوهر الأساسي لفلسفة عمل ونظام البنوك الإسلامية، لأن مقاصد النظام الاقتصادي الإسلامي لا تتحقق بأسلوب المرابحة، بل قد تكون هذه الوسيلة من وسائل التمويل مدعاة وذريعة لممارسات خاطئة تسيء إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي" **(خلف، 2011، ص 12، نقلاً عن النجار، 1982، ص 24)**.

ولعل مثل هذا الانتقاد قد أدى بالمصارف الإسلامية الأردنية إلى البحث عن وسائل تمويل أخرى، أقل انتقاداً وشبهة، فكانت النتيجة أن قامت بالتركيز على أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك، لا سيما بدءاً من عام 2005، حيث لم تكن الأهمية النسبية لهذه الصيغة تزيد عن (1%) من إجمالي التمويل قبل تلك السنة، ثم ازدادت بشكلٍ ملحوظ خلال عام 2005 إلى أن بلغت نحو (4%)، ثم تزايدت من سنة إلى إخرى إلى أن وصلت إلى أكثر من (13%) من إجمالي التمويل الإسلامي خلال عام 2010، وحسبما هو مبين في الجدول رقم (م-2) من ملحق هذه الدراسة.

الأمر الذي يرى فيه الباحث الحالي أنه خلال المستقبل القريب (وربما ضمن عشرة سنوات) لن تشهد المصارف الإسلامية انتقاداً من حيث تركيزها على صيغة المرابحة، وذلك لأن صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك ستحل مكانها وتحضى بالنسبة الأعلى لصيغ التمويل المستخدمة في التمويل الإسلامي، لا سيما وأنها تمثل الصيغة الأقل مخاطر على المصارف الإسلامية، خصوصاً وأن أصل العين – في هذه الصيغة – يبقى مملوكاً للبنك الإسلامي إلى حين سداد آخر قسط **(حريز، 2010، ص 17)**.

### 4-3. التمويل المصرفي وفقاً لآجاله وغاياته:

لاحظنا سابقاً أن المصارف الإسلامية قد ركزت على صيغة التمويل بالمرابحة والديون عموماً في منح التمويل، وبنسبة بلغت (97%) من إجمالي التمويل الإسلامي الممنوح طوال فترة الدراسة، أما في هذا الجزء من الدراسة، فسيتم التعرف على هيكل التمويل المصرفي وفقاً لآجاله وفترات استحقاقه، والتي يمكن تلخيصها بمحتويات الجدول رقم (3) المشار إليه تالياً، حيث أن التمويل الذي يعول عليه في التنمية الاقتصادية يجب أن يتسم بطول أجله، حتى تؤتى الثمار أكلها.

**جدول رقم (3)**
**معدل الأهمية النسبية**
**للتمويل المصرفي (موزعا حسب آجاله)**
**في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB | CB | BS |
|---|---|---|---|---|---|
| التمويل المصرفي قصير الأجل (% من البنك أو القطاع) | %40.4 | %76.5 | %53.2 | %51.3 | %51.5 |
| التمويل المصرفي قصير الأجل (% من الجهاز المصرفي) | %5.2 | %5.3 | %10.5 | %89.5 | %100 |
| التمويل المصرفي قصير الأجل (% من المصارف الإسلامية) | %49.1 | %50.9 | %100 | - | - |
| التمويل المصرفي طويل الأجل (% من البنك أو القطاع) | %59.6 | %23.5 | %46.8 | %48.7 | %48.5 |
| التمويل المصرفي طويل الأجل (% من الجهاز المصرفي) | %8.1 | %1.7 | %9.8 | %90.2 | %100 |
| التمويل المصرفي طويل الأجل (% من المصارف الإسلامية) | %82.3 | %17.7 | %100 | - | - |

**المصدر**: جدول رقم (م-3) من الملحق.

حيث يختص التمويل قصير الأجل بذلك التمويل الذي يستحق خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة، اما التمويل طويل الأجل فيقصد به لغايات هذه الدراسة التمويل الذي يستحق خلال فترة تزيد عن سنة

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

واحدة، علماً أن هنالك من يصنف التمويل إلى ثلاث فترات، قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، حيث تمتد فترة التمويل متوسط الأجل بين سنة وثلاث سنوات.

ومن خلال مراجعة محتويات الجدول أعلاه، يلاحظ أن التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي الأردني قد توزع مناصفة تقريباً بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، بواقع (51.5%: 48.5%)، أي أنه من أصل كل (100) دينار منحها الجهاز المصرفي على شكل تمويل مصرفي، كان (52) ديناراً تقريباً تمويلاً قصير الأجل، وما تبقى، أي (48) ديناراً كانت تمويلاً طويل الأجل.

أما بالنسبة لهيكل إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، فقد جاء مقارباً إلى حدٍ ما للتوزيع النسبي للتمويل الذي قدمه الجهاز المصرفي، فقد بلغت الأهمية النسبية للتمويل قصير الأجل قياساً بالتمويل طويل الأجل (53.2%: 46.8%)، وإن كان يفترض بالمصارف الإسلامية أن تركز أكثر على توظيفات الأموال طويلة الأجل، والتي تناسب تماماً الغايات الاستثمارية التي تنسجم وأهداف هذا النوع من المصارف، فهي أقرب إلى المصارف الاستثمارية والشاملة أكثر من المصارف التجارية.

ومن جانبٍ آخر، فإن هيكل التمويل المصرفي لدى المصارف الإسلامية يظهر اختلافاً كبيراً بين البنكين عينة الدراسة، حيث بلغت الأهمية النسبية لدى البنك الإسلامي الأردني (40.4%: 59.6%)، أي أنه من كل دينار منحه البنك الإسلامي الأردني على شكل تمويل، كان نحو (40) قرشاً تمويلاً قصير الأجل، ونحو (60) قرشاً للتمويل طويل الأجل، وهذا يحسب للبنك الإسلامي الأردني في التوجه نحو التمويل التنموي، الذي يتسم بأجله الطويل.

وبالمقابل، فإن تحليل بيانات البنك العربي الإسلامي الدولي تظهر وضعاً معاكساً، بل وأكثر حدة من المصارف التقليدية ذاتها، فقد بلغت الأهمية النسبية للتمويل المصرفي قصير الأجل لدى هذا البنك (76.5%) من إجمال التمويل، قياساً بنحو (23.5%) للتمويل طويل الأجل، اي أنه أكثر من ثلاثة ارباع التمويل الذي قدمه هذا البنك كان موجهاً للاستخدامات قصيرة الأجل، والتي لا تنسجم دائماً مع الاحتياجات التنموية، وحسبما هو معروف نظرياً.

ومن جانبٍ آخر، فإن التوزيع النسبي للتمويل المصرفي وفقاً لغاياته والقطاعات الاقتصادية النوعية المستفيدة من التمويل، يظهر في الجدول رقم (4) الوارد أدناه، حيث يلاحظ بشكلٍ عام أن قطاع الخدمات قد استحوذ على ما يقارب ثلثي التمويل المصرفي، تلاه قطاع الإنشاءات بنسبة (18%)، فالقطاع الصناعي بنسبة (14%)، وأخيراً القطاع الزراعي بنسبة لا تزيد عن (2%) من إجمالي التمويل المصرفي الممنوح طوال فترة الدراسة، وحسب التفاصيل أدناه.

**جدول رقم (4)**
**معدل الأهمية النسبية للتمويل المصرفي**
**(موزعا حسب القطاعات الاقتصادية النوعية)**
**في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB | CB | BS |
|---|---|---|---|---|---|
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات (% من البنك أو القطاع) | %58.8 | %93.3 | %71.3 | %66.6 | %67.1 |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات (% من الإجمالي) | %5.8 | %5.2 | %11.0 | %89.0 | %100 |
| التمويل الممنوح لقطاع الخدمات (% من المصارف الإسلامية) | %52.6 | %47.4 | %100 | - | - |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الإنشاءات (% من البنك أو القطاع) | %34.6 | %2.4 | %22.9 | %16.8 | %17.5 |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الإنشاءات (% من الإجمالي) | %13.1 | %0.5 | %13.6 | %86.4 | %100 |
| التمويل الممنوح لقطاع الإنشاءات (% من المصارف الإسلامية) | %96.2 | %3.8 | %100 | - | - |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة (% من البنك أو القطاع) | %6.0 | %3.8 | %5.2 | %14.8 | %13.8 |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة (% من الإجمالي) | %2.9 | %1.0 | %3.9 | %96.1 | %100 |
| التمويل الممنوح لقطاع الصناعة (% من المصارف الإسلامية) | %73.6 | %26.4 | %100 | - | - |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة (% من البنك أو القطاع) | %0.6 | %0.5 | %0.6 | %1.8 | %1.7 |
| التمويل المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة (% من الإجمالي) | %2.5 | %1.1 | %3.6 | %96.3 | %100 |
| التمويل الممنوح لقطاع الزراعة (% من المصارف الإسلامية) | %69.2 | %30.8 | %100 | - | - |

**المصدر**: جدول رقم (م-4) من الملحق.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، فلم يختلف الترتيب النسبي للقطاعات الاقتصادي النوعية التي حظيت بالتمويل المصرفي الإسلامي، عن نفس الترتيب المبين في إجمالي الجهاز المصرفي، فقد حظي قطاع الخدمات بالمرتبة الأولى أيضاً، وبنسبة (71%) من التمويل الإسلامي، تلاها قطاع الإنشاءات بنسبة (23%)، أما القطاعين الصناعي والزراعي فقد جاءا في المرتبتين الثالثة والرابعة، وبأهمية نسبية لهما (5%)، و(1%) تقريباً، وبنفس الترتيب.

ومن جانبٍ آخر، فإن تحليل مؤشرات التوزيع القطاعي للتمويل الممنوح من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي؛ يظهر تبايناً كبيراً فيما بينهما، حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاع الخدمي في هذين البنكين (59%) و(93%) وبنفس الترتيب، أما قطاع الإنشاءات فقد حصل على (35%) و(2%) من تمويل هذين البنكين، في حين تم توجيه ما يقارب من (6%) و(4%) من التمويل المصرفي فيهما وبنفس الترتيب إلى القطاع الصناعي، أما القطاع الزراعة فقد حظي بنحو (0.5%) من إجمالي التمويل في كلا البنكين، ومن خلال مقارنة بسيطة بين هذه الأرقام نلاحظ مدى اختلاف التوزيع النسبي للتمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية النوعية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

هذا ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن تقييم هذا التوزيع النسبي إلا من خلال التعرف على واقع حال التوزيع النسبي القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، وحسبما هو مبين في الجدول رقم (7) من الملحق، فالاقتصاد الأردني بطبيعته يتسم بكونه اقتصاداً خدمياً بشكلٍ عام، وقد توزع على القطاعات النوعية خلال فترة الدراسة، على النحو التالي:

الناتج الخدمي: (69.9%)،

ناتج الإنشاءات: (4.7%)،

الناتج الصناعي: (22.7%)،

الناتج الزراعي: (2.7%).

ومن خلال المقارنة بين معدل التوزيع النسبي للتمويل المصرفي الإسلامي على القطاعات وهيكل التوزيع القطاعي للاقتصاد، نلاحظ وجود فجوة بينهما، ويتمثل أبرز ملامح هذه الفجوة بقطاع المقاولات، حيث بلغت الأهمية النسبية للتمويل الموجه لهذا القطاع (23%)، في حين كان الناتج المحلي في هذا القطاع (4.7%)، أي أن هذا القطاع قد حصل على تمويل أكبر من حجمه الحقيقي في الاقتصاد بنحو خمسة أضعاف، وربما جاء مثل هذا التوجه نظراً لارتباط هذا التمويل بقطاع العقارات في أغلب عملياته، وهو قطاع يتسم بضماناته المرتفعة قياساً بالقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة وإلى حدٍ ما قطاع الخدمات، كما أنه يعتبر القطاع القائد للاقتصاد خلال السنوات الأخيرة من إعداد هذه الدراسة.

وعلى العكس من ذلك، كان قطاعي الصناعي والزراعي قد حصلا على تمويل مصرفي بنسبة تقل كثيراً عن الأهمية النسبية لمستوى مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يعزز من تراجع هذين القطاعين بمرور الزمن، وذلك على الرغم من أن المحرك الرئيس لأي اقتصاد يتمثل بكلٍ من قطاعي الزراعة والصناعة، حيث يعد القطاع الأول مصدر الأمن الغذائي، أما القطاع الثاني فيمثل قاعدة انطلاق أية نهضة اقتصادية لأية دولة.

### 5-3. مؤشرات التبرعات لدى الجهاز المصرفي:

تبين سابقاً طبيعة التمويل التنموي الذي منحه الجهاز المصرفي الأردني، بشقيه الإسلامي والتقليدي، أما هذا الجزء من الدراسة، فهو يختص بالتعرف على المسؤولية الاجتماعية التي تحملتها المؤسسات المصرفية خلال فترة الدراسة، وبشكلٍ خاص التبرعات التي قدمت إلى مؤسسات المجتمع المدني، حيث يشير الجدول رقم (5) أدناه إلى مدى مساهمة الجهاز المصرفي في التبرعات المقدمة للمجتمع المحلي.

حيث يلاحظ من الجدول أدناه ان المصارف الإسلامية قد ساهمت بنحو (12%) من إجمالي قيمة التبرعات التي ساهم بها الجهاز المصرفي طوال فترة الدراسة، وهذه النسبة تُعد مرتفعة بكل المقاييس، مقارنة بمستوى تنافسية المصارف الإسلامية في مجال التمويل، والتي زادت قليلاً عن (10%) من إجمالي التمويل المصرفي، بل إن البنك الإسلامي الأردني قد ساهم منفرداً بـ (10.5%) من إجمالي التبرعات التي قدمها الجهاز المصرفي طوال فترة الدراسة، وحسبما هو واضح تالياً.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (5)**
**مؤشرات التبرعات لدى المصارف الإسلامية**
**في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB | CB | BS |
|---|---|---|---|---|---|
| **إجمالي قيمة التبرعات خلال الفترة (مليون دينار أردني)** | **2.853** | **0.302** | **3.155** | **23.936** | **27.091** |
| نسبة التبرعات إلى إجمالي تبرعات الجهاز المصرفي | %10.5 | %1.1 | %11.6 | %88.4 | %100 |
| نسبة التبرعات إلى إجمالي تبرعات المصارف الإسلامية | %90.4 | %9.6 | %100 | - | - |
| نسبة التبرعات إلى إجمالي الموجودات | %0.018 | %0.005 | %0.014 | %0.010 | %0.011 |
| نسبة التبرعات إلى إجمالي حقوق الملكية | %0.24 | %0.04 | %0.16 | %0.08 | %0.09 |
| نسبة التبرعات إلى صافي الربح قبل الضريبة | %1.26 | %0.38 | %1.03 | %0.42 | %0.45 |

**المصدر**: جدول رقم (م-1) وجدول رقم (م-5) من الملحق.

كما يلاحظ من الجدول أعلاه، أن البنك الإسلامي الأردني قد ساهم بأكثر من (90%) من إجمالي التبرعات التي قدمتها المصارف الإسلامية الأردنية، وهي نسبة مرتفعة جداً قياساً بحصتها من التمويل أو الودائع أو الأرباح، والتي لم تزد عن (65%)، و(79%)، و(74%)، وبنفس الترتيب، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول أهمية قيام البنك العربي الإسلامي الدولي بدورٍ أكبر – يناسب أهمية حصته السوقية – في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

إضافة إلى ما تقدم، فإن متابعة مؤشرات التبرعات – معبراً عنها بالنسب التي تحيّد الحجم – تظهر مدى تفوق المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية في مجال التنمية الاجتماعية، ويظهر ذلك بشكلٍ جلي عند التعرف على مؤشر (نسبة التبرعات إلى صافي الربح قبل الضريبة)، حيث بلغت قيمة هذه المعدل لدى المصارف الإسلامية أكثر من (1%)، مقارنة بنحو (0.4%) لدى المصارف التقليدية، علماً أن معدل هذا المؤشر لدى البنك الإسلامي الأردني يبلغ ثلاثة اضعاف النسبة ذاتها لدى الجهاز المصرفي، في حين كانت نسبة التبرعات إلى صافي أرباح البنك العربي الإسلامي الدولي هي الأقل على الإطلاق، وحسبما هو مشار إليه أعلاه.

ومن جانبٍ آخر، فقد جاء ضمن تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك الإسلامي الأردني **(التقرير السنوي لعام 2010، ص 86)**: "أن جميع المبالغ التي آلت إلى البنك من مصادر أو بطرق لا تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لم يضمها البنك إلى إيراداته، ويتم صرفها في أغراض خيرية"، كما اشارت الإيضاحات المالية للبنك العربي الإسلامي الدولي **(التقرير السنوي لعام 2010، ص 68)** إلى أنه: "يتم إثبات الإيرادات والمكاسب والخسائر المترتبة على البنك المخالف للشريعة الإسلامية – إن وجدت – بتسجيلها في حساب خاص... ويتم الصرف منه على أوجه الخير وفق ما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للبنك".

ويخشى الباحث من قيام البعض بقراءة الفقرة السابقة، وعلى النحو الذي يمكن أن يشير إلى مفارقة في هذا الشأن، حيث يمكن أن يفهم أن سبب الارتفاع النسبي لمعدل التبرعات لدى المصارف الإسلامية – قياساً بالمصارف التقليدية – يعود إلى وجود بعض الأموال لديها غير متفقة والشريعة الإسلامية، والتي تعمل المصارف الإسلامية على التخلص منها بأن يتم التصرف بها على شكل تبرعات وإعانات خيرية، الأمر الذي جعل من الباحث الحالي يدعو المصارف الإسلامية إلى ضرورة الإفصاح العادل في هذا المجال، بأن يتم الفصل بين الأموال المباحة والأموال غير المباحة في تحديد مصادر أموال التبرعات التي تقدمها المصارف الإسلامية لأوجه الخير.

### 3-6. مصادر واستخدامات القرض الحسن لدى المصارف الإسلامية:

تمثل القروض الحسنة المجال الثاني للمسؤولية الاجتماعية الموجهة للحالات الإنسانية في المجتمع، وهي ميزة تتمتع بها المصارف الإسلامية دون المصارف التقليدية، ومن خلال مراجعة الجدول رقم (6) أدناه، نلاحظ ما هي المجالات التي استخدمت فيها المصارف الإسلامية الدراسة القروض الحسنة، حيث يلاحظ ابتداءً أن البنك الإسلامي الأردني قد ساهم بأكثر من (97%) من إجمالي القروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية، الأمر الذي يعزز مرة اخرى من دور هذا البنك في المسؤولية الاجتماعية، مقارنة بالبنك العربي الإسلامي الدولي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (6)**
**أهم مؤشرات القرض الحسن لدى المصارف الإسلامية**
**في الأردن خلال الفترة 1999 – 2010**

| المؤشر | JIB | IIAB | IB |
|---|---|---|---|
| **إجمالي قيمة القرض الحسن (مليون دينار أردني)** | **104.372** | **2.869** | **107.241** |
| حصة كل بنك إسلامي من إجمالي القرض الحسن | %97.32 | %2.68 | %100 |
| التعليم (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %10.55 | %11.89 | %11.35 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح للتعليم | %97.00 | %3.00 | %100 |
| العلاج (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %4.67 | %0.73 | %4.56 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح للعلاج | %99.57 | %0.43 | %100 |
| الزواج (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %6.33 | %0 | %6.16 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح للزواج | %100 | %0 | %100 |
| حسابات مكشوفة (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %59.25 | 36.14 | %58.63 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح للحسابات المكشوفة | %98.35 | %1.65 | %100 |
| موظفي البنك (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %12.46 | %0 | %12.12 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح لموظفي البنك | %100 | %0 | %100 |
| تسديد التزامات (نسبة من إجمالي القرض الحسن الذي منحه كل بنك) | %6.75 | %51.24 | %7.94 |
| حصة كل بنك إسلامي من القرض الحسن الممنوح لتسديد التزامات | %82.74 | %17.26 | %100 |

**المصدر**: جدول رقم (م-6) من الملحق.

ويلاحظ من خلال مقارنة محتويات الجدول أعلاه قياساً بالجدول السابق الخاص بالتبرعات، أن حجم القروض الحسنة يشكل أكثر من (34) ضعف قيمة التبرعات التي ساهمت بها المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة ذاتها، ولعل ذلك يعود إلى كون القروض الحسنة تعتبر مستردة فهي تستحق بتاريخ محدد، في حين تمثل التبرعات نفقة نهائية على البنك، لكونها غير مستردة، كما أن جزءاً من هذا الفرق يعود إلى كون التبرعات تعتبر تدفقاً نقدياً خلال فترة الدراسة، بينما تمثل القروض الحسنة أرصدة مع نهاية كل سنة من سنوات الدراسة.

ومن جانب آخر، فإن تحليل استخدامات القروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية يظهر بعض الانتقاد في هذا الشأن، حيث بلغت الأهمية النسبية للغايات الإنسانية – والمتمثلة بكلٍ من التعليم والعلاج والزواج وهي أساس القروض الحسنة – نحو (22%) من إجمالي القروض الحسنة التي منحتها المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة، في حين زادت نسبة القروض الحسنة الموجهة لسداد حسابات مكشوفة أكثر من (58%) من إجمالي القروض الحسنة، علماً أن نسبة القروض الحسنة الموجهة لموظفي المصارف الإسلامية (تحديداً البنك الإسلامي الأردني) وتسديد التزامات قد بلغت (12%) و(8%) من إجمالي القروض الحسنة، وبنفس الترتيب.

ولعله من المناسب أن تقوم المصارف الإسلامية بالفصل بين القروض الحسنة والحسابات المكشوفة، حيث يمكن اعتبار الأخيرة جزءاً من القروض المتعثرة (ولو مؤقتاً)، والتي تمثل جزء من المخاطر المصرفية المعتادة لدى الجهاز المصرفي، كما يمكن استحداث نظام داخلي للتكافل الاجتماعي بين موظفي البنك، بدلاً من مزاحمة ذوي الإمكانات المالية الضعيفة على الأموال المخصصة للقرض الحسن، والتي يفترض أن يستفيدوا منفردين من مخصصاتها.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

## 4. التحليل القياسي المقارن لدور الجهاز المصرفي في التنمية المستدامة:

بعد استعراض واقع حال التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وهيكل الاقتصاد الوطني، والتعرف على أهم مظاهر المسؤولية الاجتماعية، يأتي هذا المبحث بهدف العمل على قياس أثر التمويل المصرفي في التنمية، الاجتماعية منها والاقتصادية، وذلك من خلال اعتماد الأسلوب الكمي في التحليل، من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة، وكما يلي

### 4-1. توصيف وبناء النموذج القياسي:

يهدف النموذج الأولي الذي اعتمده الباحث إلى تحديد دور الجهاز المصرفي الأردني في تمويل التنمية، والذي سيتم من خلاله قياس درجة واتجاه تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي:

$$GDP = f\,(Cr_{ISB}\ \&\ Cr_{CCB})$$

وتشير الرموز أعلاه إلى ما يلي:

GDP : حجم الناتج المحلي الإجمالي (**G**ross **D**omestic **P**roduction).

$Cr_{IB}$ : حجم التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية (**Cr**edit of **I**slamic **B**anks).

$Cr_{CB}$ : حجم التمويل الممنوح من البنوك التقليدية (**Cr**edit of **C**onventional Commercial **B**anks).

ومن خلال اعتماد النموذج اللوغاريتمي **(Chiang, 1994, p.414)**، فإن نموذج الدراسة سيصبح على النحو التالي:

$$LnGDP = \alpha + \beta\,LnCr_{IB} + \gamma\,LnCr_{CB} + \mu$$

حيث يقصد بالرموز أعلاه ما تم توضيحه سابقاً إضافة إلى ما يلي:

$\mu$: المتغيرات المستقلة الأخرى التي قد تؤثر في المتغير التابع والتي لم تؤخذ ضمن النموذج.

$\alpha,\beta\ \&\ \gamma$: المرونات المراد تقديرها في نموذج الدراسة، ومن المتوقع أن تكون قيمها موجبة.

إضافة إلى التحليل أعلاه؛ سيتم إجراء التحليل القياسي مرة أخرى على مستوى القطاعات الاقتصادية النوعية وفقاً للتقسيم الرباعي (صناعة، زراعة، مقاولات، وخدمات)؛ وذلك بهدف مقارنة الدور الذي يضطلع به التمويل المصرفي التقليدي (لكل قطاع من القطاعات النوعية أعلاه) بدور التمويل المصرفي الإسلامي في نمو الاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته النوعية.

### 4-2. الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل القياسي:

سيقوم الباحث بالعمل على توظيف حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**S**tatistical **P**ackage for **S**ocial **S**ciences – **SPSS**)، وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية التالي ذكرها:

أ. **طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares / OLS):** والتي تستخدم لتقدير المرونات الخاصة بكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة.

ب. **اختبار القيمة التائية (t - Ratio Test):** حيث يتم استخدام هذا الاختبار لتحديد المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات المستقلة.

ج. **اختبار F:** ويستخدم هذا الاختبار للتعرف على مدى معنوية النموذج ككل، أي قياس معنوية كافة المتغيرات المستقلة بصورة مجتمعة.

د. **معامل التحديد ($R^2$ / Coefficient of Determination):** يستخدم هذا المعامل لبيان القوة التفسيرية للنموذج بصورة إجمالية، فهو يقيس النسبة المئوية للتغير الحاصل في المتغير التابع نتيجة للتغير الحاصل في جميع المتغيرات المستقلة.

هـ. **اختبار التجانس (Levene's Test):** ويختص هذا الاختبار بالتعرف على مدى معنوية ودلالة الفروق بين تباين ومتوسطي (متوسطات) عينتين مستقلتين (أو أكثر).

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

## 3-4. التحليل المقارن للدور التنموي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

يأتي هذا الجزء من الدراسة ليمثل الجانب العملي في التحليل القياسي المقارن بين الدور الذي يرتبه التمويل المصرفي التقليدي على تنمية الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بالأثر الذي يؤديه التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي، طوال الفترة 1999 – 2010، والتي يمكن تلخيص نتائجها وكما يلي:

$$\mathbf{LnGDP = 3.718 + 0.439\ LnCr_{IB} + 0.281\ LnCr_{CB}}$$
$$(3.564) \qquad (4.085) \qquad (1.449)$$
$$\mathbf{F} = 407.895, \quad \mathbf{R^2} = 98.7\%$$

حيث يلاحظ من التحليل أعلاه أهمية الدور الذي يؤديه التمويل الذي منحته المصارف الإسلامية في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت مرونة التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.44) تقريباً، بمعنى أن زيادة التمويل الإسلامي بنسبة (1%) ستؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.44%)، علماً أن هذه النتيجة تعتبر دالة إحصائياً ضمن مستوى معنوية < (1%)، أي أن مستوى الثقة يزيد عن (99%).

ومن جانبٍ آخر، فقد كانت مرونة الدينار الذي منحته المصارف التقليدية – بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أقل بدرجة ملحوظة، حيث يساهم كل دينار تمنحه المؤسسات المصرفية التقليدية بنمو إجمالي الناتج المحلي بـ (281) فلساً، علماً أن هذه النتيجة مرفوضة، لكونها غير دالة إحصائياً.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه النتيجة لا تنسجم مع نتائج إحدى الدراسات السابقة التي عملت على تحليل دور التمويل الذي قدمه البنك الإسلامي الأردني في تنمية الناتج المحلي، مقارنة بإجمالي الجهاز المصرفي، وذلك خلال الفترة 1980 – 1992 **(العقول، 1993، ص 86)**، حيث أظهرت نتائج التحليل أن مرونة تمويل البنك الإسلامي بالنسبة للناتج المحلي كانت هي الأدنى مقارنة بدور الجهاز المصرفي التقليدي في هذا المجال، ويرى الباحث الحالي أن تجربة المصارف الإسلامية الأردنية قد تعمقت وتجذرت خلال فترة الدراسة الحالية، الأمر الذي عزز من دورها التنموي قياساً بدور المصارف التقليدية في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.

ومن ناحيةٍ أخرى؛ فقد كانت نتائج اختبار معنوية النموذج ككل – معبراً عنه باختبار (F) – ذات دلالة هامة ومقبولةً إحصائياً ضمن مستوى يقل عن (1%)، كما أن معامل التحديد يشير بوضوح إلى أن التمويل المصرفي بشقيه التقليدي والإسلامي يفسر إحصائياً نحو (99%) من حركة التغير في قيمة مؤشر إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة لحصة العوامل الأخرى – والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار في التحليل القياسي – فقد جاءت مرونتها النسبية مرتفعة في تنمية الناتج المحلي، وهذه النتيجة تعد غريبة بعض الشئ، خصوصاً في الدول النامية التي تتسم بضعف إنتاجيتها، لا سيما وأن القوى العاملة والتمويل غير المصرفي المتاح لمنشآت الأعمال، علاوةً على التقدم التقني، كل ذلك له دور أساس في تنمية الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته النوعية.

وعلى العكس من ذلك، فقد عملت إحدى الدراسات على تقدير دوال الإنتاج لدى القطاعات السلعية الثلاث، الزراعة، الصناعة، والتشييد والبناء، بهدف تحديد العوامل المؤثرة في إنتاج كل قطاع خلال الفترة 1973 – 1988، وقد جاءت نتائجها لتظهر أن عنصري العمل ورأس المال وكذلك عامل الزمن، كانت كلها ذات أثر معنوي في تنمية الناتج القطاعي، كما بينت أن أثر عنصر رأس المال بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر بكثير من أثر الأيدي العاملة فيه **(Hammad, 1994, p 42)**، علماً أن مستوى إنتاجية الأيدي في الدول النامية عموماً يعتبر من قوى الشد العكسي في إنتاجية عوامل الإنتاج.

ومن خلال القراءة التفصيلية لنتائج التحليل أعلاه، نلاحظ أنه قد تم قبول الفرضيات الأولية الثلاث التي تمت صياغتها، وذلك من حيث:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح من المصارف الإسلامية والناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الممنوح من المصارف التقليدية والناتج المحلي الإجمالي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أثر كلٍ من التمويل الممنوح من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية على الناتج المحلي الإجمالي، ولصالح المصارف الإسلامية.

ومن جانبٍ آخر، فإن التحليل القياسي المقارن للدور الذي يرتبه التمويل المصرفي التقليدي (الممنوح لكل قطاع اقتصادي نوعي) على تنمية الناتج المحلي الإجمالي (مقسماً إلى قطاعاته الاقتصادية النوعية الرئيسة)، قياساً بالأثر الذي يؤديه التمويل الإسلامي في النمو الاقتصادي على المستوى القطاعي، يمكن تلخيص نتائجه على النحو الوارد في الجدول التالي:

**جدول رقم (7)**
**ملخص نتائج التحليل الإحصائي**
**لفرضيات الدراسة على المستوى القطاعات الاقتصادية**
**(المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية)**

| البيان | المعامل الثابت | | المصارف الإسلامية | | المصارف التقليدية | | $R^2$ | F. test |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $\alpha$ | t – ratio | $\beta$ | t – ratio | $\gamma$ | t – ratio | | |
| **قطاع الصناعة** | -3.997 | *-10.461 | 0.181 | **2.981 | 1.553 | *22.447 | %98.9 | *496.273 |
| **قطاع الزراعة** | 1.756 | ***1.039 | 0.377 | **2.946 | 0.651 | ***1.759 | %80.9 | *24.250 |
| **قطاع المقاولات** | -0.152 | ***-0.380 | 0.413 | **2.411 | 0.568 | *3.547 | %96.9 | *170.183 |
| **قطاع الخدمات** | 4.848 | *5.538 | 0.360 | *5.192 | 0.200 | ***1.337 | %97.7 | *235.179 |

* قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (1%).
** قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (5%).
*** قيمة t - ratio غير دالة إحصائياً.

ويلاحظ من متابعة مرونتي التمويل المصرفي (الإسلامي والتقليدي) بالنسبة لقيمة الناتج المحلي في كل قطاع نوعي في الجدول أعلاه، أن هنالك تبايناً واضحاً باختلاف القطاع الاقتصادي النوعي، فعلى سبيل المثال لوحظ في قطاع الصناعة أن مرونة التمويل الإسلامي قد بلغت (0.181)، وهي تقل كثيراً مرونة التمويل التقليدي بالنسبة للناتج المحلي الصناعي، والتي تجاوزت (1.55)، غير أن مقارنة قيم (t - ratio) المشار إليهما في الجدول أعلاه تبين أن هنالك فروقات دالة إحصائياً بينهما لصالح الجهاز المصرفي التقليدي.

إضافة إلى ما تقدم، فقد تبين من الجدول أعلاه أن القوة التفسيرية للتمويل المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة تفسر نحو (99%) من حركة التغير في الناتج الصناعي المحلي، ومن خلال الإطلاع على القيمة المحتسبة لاختبار F نستطيع أن نستنتج أن هذا النموذج معتمد إحصائياً عند مستوى معنوية أقل من (1%).

كما يتضح من خلال مراجعة النتائج الإحصائية المرافقة للتحليل أعلاه وضعاً مماثلاً في قطاع المقاولات، حيث بلغت مرونة التمويل الإسلامي بالنسبة للناتج في قطاع المقاولات ما يقارب (0.413)، وهي أقل نسبياً من مرونة التمويل التقليدي بالنسبة للناتج المحلي في هذا القطاع، والتي بلغت (0.568)، كذلك الأمر، فإن مقارنة قيم (t - ratio) المشار إليهما في الجدول أعلاه تبين أن هنالك فروقات دالة إحصائياً بينهما لصالح الجهاز المصرفي التقليدي أيضاً.

وهذه الفروقات معاكسة للاتجاه العام لتحليل النتائج على مستوى الاقتصاد الكلي، علماً أن التمويل الممنوح لقطاع المقاولات يفسر ما يقارب من (97%) من إجمالي التغير في قيمة الناتج المحلي في هذا القطاع الاقتصادي النوعي، وبمعنوية للنموذج تقل عن (1%).

أما بالنسبة لتحليل النتائج في قطاعي الزراعة والخدمات، فقد جاءت على نحو مخالف لما تقدم في قطاعي الصناعة والمقاولات، لا سيما من حيث عدم معنوية تأثير التمويل المصرفي التقليدي الممنوح لهذين القطاعين على الناتج فيهما، إلا أن مرونة التمويل المصرفي الإسلامي قد حافظت على طبيعة تأثيرها الإيجابي والمؤثر إحصائياً في تنمية الناتج المحلي في القطاعين أعلاه، حيث تؤدي زيادة التمويل الإسلامي بقطاعي الزراعة والخدمات بنسبة (1%) إلى تنمية هذين القطاعين بنسبة (0.377%) و(0.360%) على التوالي، ولعل هذه النتائج تعود إلى طبيعة هيكل التمويل الممنوح في المصارف الإسلامية مقارنة بواقع حال التوزيع القطاعي للتمويل الذي منحته المصارف التقليدية.

وهذه النتيجة مشابهة إلى حدٍ ما لنتيجة دراسة سابقة اختصت بقياس إنتاجية الدينار الأردني الواحد المقدم كتسهيلات ائتمانية من قبل المصارف التجارية الأردنية، خلال الفترة 1968 – 1988، وذلك باستخدام دالة كوب – دوغلاس، وقد أظهرت الدراسة أن الإنتاجية الحدية لكل دينار كانت أعلى ما يمكن في القطاع الزراعي على الرغم من حصوله على أقل نسبة ائتمان من الجهاز المصرفي مقارنة بغيره من القطاعات **(الحموري وملاوي، 1994، ص 236)**.

ويلاحظ مما تقدم أن التحليل القياسي على المستوى القطاعي والمقارن بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، قد اكد على صحة كافة الفرضيات الثلاث الأولية التي صاغها الباحث، على مستوى إجمالي الاقتصاد الكلي، وإن كان هنالك بعض التباين على مستوى قطاعي الزراعة والخدمات بالنسبة للمؤسسات المصرفية التقليدية.

## 4-4. التحليل المقارن للدور التنموي لأنواع المصارف الإسلامية:

يمثل هذا الجزء من الدراسة الجانب العملي في التحليل القياسي المقارن للدور التنموي الذي يرتبه التمويل الممنوح من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي وذلك على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضاً على مستوى كل قطاع اقتصادي نوعي، وذلك طوال الفترة 1999 – 2010، والتي يمكن تلخيص نتائجها على النحو الوارد تالياً:

$$\mathbf{LnGDP = 5.404 + 0.488\ LnCr_{JIB} + 0.127\ LnCr_{IIAB}}$$
$$(17.834) \qquad (6.555) \qquad (3.818)$$
$$\mathbf{F} = 551.917, \quad \mathbf{R^2} = 98.0\%$$

ويلاحظ مما تقدم أهمية الدور الذي يؤديه التمويل الذي منحه البنك الإسلامي الأردني في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت مرونة تمويل هذا البنك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (0.5) تقريباً، بمعنى أن زيادة تمويل البنك الإسلامي الأردني بنسبة (1%) ستؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.488%)، علماً أن هذه النتيجة تعتبر دالة إحصائياً ضمن مستوى معنوية < (1%)، أي أن مستوى الثقة يزيد عن (99%).

ومن جانبٍ آخر، فقد كانت مرونة كل دينار قدمه البنك العربي الإسلامي الدولي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي أقل بدرجة ملحوظة، حيث يساهم كل دينار قدمه هذا البنك بنمو إجمالي الناتج المحلي بـ (0.127) ديناراً، وتعتبر هذه النتيجة مقبولة إحصائياً، ضمن مستوى معنوية < (1%) أيضاً، أي انه لا توجد فروقات بين البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي في تنمية الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الاقتصادي الكلي.

كذلك الأمر، فإن نتائج اختبار معنوية النموذج ككل – معبراً عنه باختبار (F) – ، تظهر أنه كان ذو دلالة هامة ومقبولة إحصائياً ضمن مستوى يقل عن (1%)، كما أن معامل التحديد يشير بوضوح إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يفسر إحصائياً نحو (98%) من حركة التغير في قيمة مؤشر إجمالي الناتج المحلي.

أما فيما يتعلق بالتحليل على مستوى كل قطاع اقتصادي نوعي، فإن الجدول رقم (8) المبين أدناه يلخص نتائج التحليل في هذه القطاعات، والتي كانت تقريباً ذات اتجاه واحد باستثناء قطاع الصناعة، حيث جاءت مرونة تمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاع الصناعة سالبة بقيمة (0.037-)، وهي نتيجة معاكسة للنظرية، غير أنها نتيجة لا يعول عليها كونها مرفوضة إحصائياً، علماً أن مرونة تمويل البنك العربي الإسلامي الدولي كانت إيجابية وبقيمة (0.481)، وهي مقبولة إحصائياً ضمن مستوى معنوية ودلالة أقل من (1%).

ومن الجدير بالذكر، أن التمويل الإسلامي يفسر نحو (82%) من حركة الناتج الصناعي، وفقاً لما تشير إليه قيمة معامل التحديد، كما يمتاز النموذج بمعنويته عند مستوى دلالة أقل من (1%).

ومن جانب آخر، فإن التحليل القياسي لأثر التمويل الإسلامي على تنمية الناتج الزراعي يشير إلى مدى تقارب تأثير كلا البنكين عينة الدراسة، حيث تؤدي زيادة التمويل الزراعي الممنوح من البنك الإسلامي الأردني بنسبة (1%) إلى زيادة الناتج الزراعي بنحو (0.32%)، وبمستوى دلالة اقل من (5%)، في حين يؤدي زيادة تمويل البنك العربي الإسلامي الدولي لقطاع الزراعة بنسبة (1%) إلى

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (8)**
**ملخص نتائج التحليل الإحصائي**
**لفرضيات الدراسة على المستوى القطاعات الاقتصادية**
**(البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي)**

| البيان | المعامل الثابت | | البنك الإسلامي الأردني JIB | | البنك العربي الإسلامي الدولي IIAB | | $R^2$ | F. test |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | $\alpha$ | t – ratio | $\beta$ | t – ratio | $\gamma$ | t – ratio | | |
| **قطاع الصناعة** | 6.692 | *12.128 | -0.037 | ***-0.243 | 0.481 | *7.074 | %81.5 | *25.243 |
| **قطاع الزراعة** | 5.237 | *41.306 | 0.317 | **3.123 | 0.305 | *3.842 | %74.7 | *17.275 |
| **قطاع المقاولات** | 1.304 | **3.033 | 0.876 | *9.883 | 0.106 | **2.546 | %93.6 | *81.107 |
| **قطاع الخدمات** | 6.447 | *38.566 | 0.252 | *5.050 | 0.176 | *6.633 | %98.5 | *361.862 |

* قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (1%).
** قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (5%).
*** قيمة t - ratio غير دالة إحصائية.

زيادة ناتج هذا القطاع بنسبة (0.31%)، وهي نتيجة مقبولة إحصائياً ضمن مستوى دلالة أقل من (1%)، وقد اتسم هذا التمويل بكونه يفسر نحو (75%) من حركة النمو في القطاع الزراعي.

ومن جانب آخر، فإن التحليل القياسي لأثر التمويل الإسلامي على تنمية الناتج الزراعي يشير إلى مدى تقارب تأثير كلا البنكين عينة الدراسة، حيث تؤدي زيادة التمويل الزراعي الممنوح من البنك الإسلامي الأردني بنسبة (1%) إلى زيادة الناتج الزراعي بنحو (0.32%)، وبمستوى دلالة اقل من (5%)، في حين يؤدي زيادة تمويل البنك العربي الإسلامي الدولي لقطاع الزراعة بنسبة (1%) إلى زيادة ناتج هذا القطاع بنسبة (0.31%)، وهي نتيجة مقبولة إحصائياً ضمن مستوى دلالة أقل من (1%)، وقد اتسم هذا التمويل بكونه يفسر نحو (75%) من حركة النمو في القطاع الزراعي.

هذا، ولم يختلف التحليل في قطاع الخدمات كثيراً عن التحليل السابق، حيث ساهمت زيادة تمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاع الخدمات بنسبة (1%) إلى زيادة ناتج القطاع الخدمي بنسبة ربع نقطة مئوية، بينما اتسم التمويل الخدمي الممنوح من البنك العربي الإسلامي الدولي بانخفاضه النسبي، حيث أن زيادة تمويل هذا البنك لقطاع الخدمات بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج الخدمي بنسبة لا تزيد عن (0.18%)، علماً ان كلا التحليلين يعتبرا ذوا دلالة إحصائية أقل من (1%)، بمعنى عدم وجود أية فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنكين في تنمية الناتج الخدمي.

أما قطاع المقاولات، فقد شهد وضعاً مختلفاً، حيث تؤدي زيادة التمويل العقاري الممنوح من البنك الإسلامي الأردني بنسبة (1%) إلى نمو قطاع المقاولات بنسبة (0.88%)، وهي نتيجة مقبولة إحصائياً ضمن مستوى أقل من (1%)، وبالمقابل، فإن زيادة التمويل الذي قدمه البنك العربي الإسلامي الدولي لقطاع المقاولات بنسبة (1%) تساهم في زيادة نمو هذا القطاع بنسبة (0.11%) تقريباً، وهذه النتيجة تعتبر معنوية ومقبولة إحصائياً ضمن مستوى دلالة أقل من (5%)، علماً أن التمويل الإسلامي الممنوح للقطاع العقاري يفسر نحو (94%) من حركة التغير في ناتج قطاع المقاولات.

ومما تقدم، يمكن القول أنه قد تم قبول الفرضية الأولية الرابعة، والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، في كافة القطاعات الاقتصادية النوعية ما عدا قطاع الخدمات.

## 5-4. التحليل المقارن لتبرعات الجهاز المصرفي:

يختص هذا الجزء من التحليل بالتعرف على مدى اختلاف مؤسسات المصرفية في تقديم التبرعات، سواء بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، أو بين البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك من خلال اعتماد اختبار استقلالية العينات، Lenven's Test، سواء في التباين أو المتوسطات.

حيث يلاحظ من خلال متابعة الجدول رقم (9) المبين تالياً، مدى معنوي الفروقات بين متوسطات التبرعات التي قدمتها المصارف الإسلامية قياساً بما قدمته المصارف التقليدية، حيث كانت قيمة F-test مرتفعة، فقد بلغت (13.755)، وهي ذات معنوية تقل عن (1%)، الأمر الذي يؤكد معنوية الفروقات بين تباين التبرعات المقدمة من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (9)**
**ملخص نتائج التحليل الإحصائي**
**لفرضيات الدراسة الخاصة بمدى وجود**
**فروقات إحصائية في مجال التبرعات**

| مؤشرات Levens – test للتجانس | المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية | البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي |
|---|---|---|
| **F – test لتجانس التباين** | *13.755 | *10.335 |
| **T – Ratio لتجانس المتوسطات** | **2.705 | *4.739 |

* قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (1%).
** قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (5%).

أما فيما يتعلق بمدى تجانس المتوسطات، فإن قيمة t – Ratio تعتبر معنوية وذات دلالة إحصائية تقل عن (5%)، وكليهما يؤكد على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين التبرعات المقدمة من المصارف الإسلامية، والتبرعات التي قدمتها المصارف التقليدية، وهذه الفروقات تعتبر لصالح المصارف الإسلامية، التي اتسمت بارتفاع مستوى التبرعات التي قدمتها، وعلى كافة المؤشرات التي تم تحليلها وصفياً، وحسبما هو مبين سابقاً.

وبالتالي، فإنه يمكن قبول الفرضية الأولية الخامسة، والتي تنص على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تقديم التبرعات.

ومن جانب آخر، فإن المقارنة بين تبرعات البنك الإسلامي الأردني وتبرعات البنك العربي الإسلامي الدولي، تشير إلى وجود فروقات دالة إحصائياً فيما بينهما، حيث جاءت قيمة اختبار F، مرتفعة نسبياً، حيث بلغت (10.335)، وبمعنوية إحصائية تقل عن مستوى (1%)، الأمر الذي يؤكد بوضوح وجود فروقات بينهما ذات دلالة إحصائية.

علماً أن متابعة قيمة t – Ratio تعتبر مرتفعة، وهي ذات دلالة إحصائية مقبولة عند مستوى أقل من (1%)، وهو يؤكد مرة أخرى على وجود فروقات فيما بين مستوى التبرعات المقدمة من البنك الإسلامي الأردني، قياساً بما قدمه البنك العربي الإسلامي الدولي في هذا المجال.

وبناءً عليه، فإن نتائج التحليل أعلاه، تؤكد على قبول الفرضية الأولية السادسة، والتي تنص على وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية عينة الدراسة (البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي) في تقديم التبرعات.

## 6-4. التحليل المقارن للقروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية:

يهدف تحليل اختبار التجانس للقروض الحسنة إلى استكمال تحليل المسؤلية الاجتماعية لدى المصارف الإسلامية، لا سيما وأن القرض الحسن يعتبر ميزة قيمية تنفرد بها هذه المصارف، قياساً بغيرها من المصارف، ومن خلال استعراض الجدول يلاحظ مدى ارتفاع قيم F – test وt – Ratio، وهما قيمتان ذات مستوى معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى يقل عن (1%)، وهي تؤكد على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين القروض الحسنة التي قدمها البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، الأمر الذي يعزز من قبول الفرضية السابعة والأخيرة في هذه الدراسة.

**جدول رقم (10)**
**ملخص نتائج التحليل الإحصائي**
**لفرضيات الدراسة الخاصة بمدى وجود**
**فروقات إحصائية في مجال القروض الحسنة**

| مؤشرات Levens – test للتجانس | البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي |
|---|---|
| **F – test لتجانس التباين** | *9.787 |
| **T – Ratio لتجانس المتوسطات** | *15.036 |

* قيمة t - ratio، F. test ذات دلالة إحصائية ضمن مستوى معنوية < (1%).


* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

## 5. الخلاصة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية، بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، تمهيداً لمقارنة دور المصارف الإسلامية بدور المصارف التقليدية، حيث استعانت هذه الدراسة بمختلف أدوات التحليل الوصفي والقياسي اللازمة لتحقيق هدف هذه الدراسة، وقد خلصت الورقة إلى العديد من الحقائق والتوصيات، وحسبما هو مبين تالياً:

### 5-1. الخلاصة:

يمكن تلخيص أهم ما ورد في هذه الدراسة من حقائق على النحو التالي:

1. جاء تأسيس أول بنك إسلامي في الأردن خلال عام 1979، عندما تم افتتاح البنك الإسلامي الأردني، وعلى الرغم من وجود (15) مصرفاً مارست نشاطها قبل هذا التاريخ، إلا أن البنك الإسلامي الأردني قد استطاع أن يختصر هذا الفارق الزمني ليتصدر المرتبة الثالثة على مستوى الجهاز المصرفي، وذلك بعد بنك الإسكان والبنك العربي المحدود، سواء من حيث حجم المركز المالي، أو من حيث قيمة التمويل، أو حتى بالنسبة لأرصدة الودائع لديه.
2. بلغ معدل حصة المصارف الإسلامية الأردنية من السوق المصرفية خلال فترة الدراسة (8.7%) و(5.7%) و(10.2%)، من المجموع الكلي لقيم أصول البنوك والودائع لديها والتمويل الممنوح من قبلها، وبنفس الترتيب.
3. من خلال مقارنة معدل الأهمية النسبية للتمويل الممنوح من المصارف الإسلامية الأردنية بمعدل الأهمية النسبية للودائع التي لديها، يمكن ملاحظة مدى ارتفاع نسبة توظيف الأموال فيها مقارنة بمتوسط الجهاز المصرفي في الأردن، الأمر الذي يؤكد على مدى نجاح هذه المؤسسات في تحقيق رغبات طالبي التمويل على وجه الخصوص.
4. تبين أن حصة المصارف الإسلامية من إجمالي الودائع لا يزيد عن مستوى (5.7%) من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني، وهي نسبة منخفضة قياساً بحصة المصارف الإسلامية من أصول وتمويل الجهاز المصرفي خلال ذات الفترة.
5. لدى تحليل تفاصيل هيكل التمويل المصرفي المعتمد لدى البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، تبين أنها كانت تشير إلى أن معدلات النسب قد كانت لديهما على النحو التالي، وبنفس الترتيب:
   - التمويل بالمرابحة بنسبة (89.8%) و(84.5%)،
   - التمويل بالمشاركة بنسبة (2.4%) و(0.1%)،
   - التمويل بالإجارة بنسبة (7.8%) و(10.7%)،
   - التمويل بالمضاربة بنسبة (0.0%) و(3.8%)،
   - وأخيراً التمويل بالاستصناع بنسبة (0.0%) و(0.9%) من إجمالي التمويل لديهما.
6. لوحظ أن الاتجاه العام للتمويل المضمون الذي لا يشارك في مخاطر الأعمال قد حظي بالنسبة العليا لدى كلا البنكين، وبنسبة لم تنخفض عن (97%) من إجمالي التمويل الإسلامي، وإن كان واقع الحال لدى البنك العربي الإسلامي الدولي يعتبر أفضل نسبياً من البنك الإسلامي الأردني في هذا المجال.
7. تبيّن أن التمويل الممنوح من الجهاز المصرفي الأردني قد توزع مناصفة تقريباً بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، بواقع (51.5%: 48.5%)، أما بالنسبة لهيكل إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي، فقد جاء مقارباً إلى حدٍ ما للتوزيع النسبي للتمويل الذي قدمه الجهاز المصرفي، حيث بلغت الأهمية النسبية للتمويل قصير الأجل قياساً بالتمويل طويل الأجل (53.2%: 46.8%)، وإن كان يفترض بالمصارف الإسلامية أن تركز على توظيفات الأموال طويلة الأجل، والتي تناسب تماماً الغايات الاستثمارية

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

التي تنسجم وأهداف هذا النوع من المصارف، فهي أقرب إلى المصارف الاستثمارية والشاملة أكثر من المصارف التجارية.

**8.** بلغت الأهمية النسبية لأجال التمويل لدى البنك الإسلامي الأردني (40.4%: 59:6%) للتمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وبالمقابل، فإن تحليل بيانات البنك العربي الإسلامي العربي الدولي تظهر وضعاً معاكساً، بل وأكثر حدة من المصارف التقليدية ذاتها، فقد بلغت الأهمية النسبية للتمويل المصرفي قصير الأجل لدى هذا البنك (76.5%) من إجمال التمويل، قياساً بنحو (23.5%) للتمويل طويل الأجل، اي أنه أكثر من ثلاثة ارباع التمويل الذي قدمه هذا البنك كان موجهاً للاستخدامات قصيرة الأجل.

**9.** يتسم الاقتصاد الأردني بكونه اقتصاداً خدمياً بشكلٍ عام، وقد توزع على القطاعات النوعية خلال فترة الدراسة، على النحو التالي:

- الناتج الخدمي: (69.9%)،
- ناتج الإنشاءات: (4.7%)،
- الناتج الصناعي: (22.7%)،
- والناتج الزراعي: (2.7%).

**10.** ومن خلال المقارنة بين معدل التوزيع النسبي للتمويل المصرفي الإسلامي على القطاعات وهيكل التوزيع القطاعي للاقتصاد، نلاحظ وجود فجوة بينهما، ويتمثل أبرز ملامح هذه الفجوة بقطاع المقاولات، حيث بلغت الأهمية النسبية للتمويل الموجه لهذا القطاع (23%)، في حين كان الناتج المحلي في هذا القطاع (4.7%)، أي أن هذا القطاع قد حصل على تمويل أكبر من حجمه الحقيقي في الاقتصاد بنحو خمسة أضعاف.

**11.** وبالمقابل، كان واقع الحال معاكساً في القطاع الصناعي، حيث بلغت الأهمية النسبية للتمويل الصناعي نحو (14%)، قياساً بنسبة مساهمة في الناتج الإجمالي بلغت (23%) تقريباً.

**12.** تظهر مؤشرات التوزيع القطاعي للتمويل الممنوح من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي؛ تبايناً كبيراً فيما بينهما، حيث بلغت الأهمية النسبية للقطاع الخدمي في هذين البنكين (59%) و(93%) وبنفس الترتيب.

**13.** أما قطاع الإنشاءات فقد حصل على (35%) و(2%) من تمويل هذين البنكين، في حين تم توجيه ما يقارب من (6%) و(4%) من التمويل المصرفي فيهما وبنفس الترتيب إلى القطاع الصناعي، في حين لم يحظَ القطاع الزراعة بأكثر من (0.5%) من إجمالي التمويل في كلا البنكين.

**14.** ومن خلال مقارنة بسيطة بين هذه الأرقام يلاحظ مدى اختلاف التوزيع النسبي للتمويل الممنوح للقطاعات الاقتصادية النوعية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة، علاوة على اختلافها عن التوزيع النسبي لمساهمة كل قطاع اقتصادي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

**15.** ساهمت المصارف الإسلامية بنحو (12%) من إجمالي قيمة التبرعات التي ساهم بها الجهاز المصرفي طوال فترة الدراسة، الأمر الذي يعزز من تفوقها على المصارف التقليدية في هذا المجال، وقد ساهم البنك الإسلامي الأردني بأكثر من (90%) من إجمالي التبرعات التي قدمتها المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يثير تساؤلاً حول أهمية قيام البنك العربي الإسلامي الدولي بدورٍ أكبر – يناسب أهمية حصته السوقية – في تحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني.

**16.** قدم البنك الإسلامي الأردني أكثر من (97%) من إجمالي القروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية، الأمر الذي يعزز مرة اخرى من دور هذا البنك في المسؤولية الاجتماعية، مقارنة بالبنك العربي الإسلامي الدولي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**17.** يظهر تحليل استخدامات القروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية بعض الانتقاد في هذا الشأن، حيث بلغت الأهمية النسبية للغايات الإنسانية – والمتمثلة بكلٍ من التعليم والعلاج والزواج وهي أساس القروض الحسنة – نحو (22%) فقط من إجمالي القروض الحسنة التي منحتها المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة.

**18.** بالمقابل، زادت نسبة القروض الحسنة الموجهة لسداد حسابات مكشوفة أكثر من (58%) من إجمالي القروض الحسنة، علماً أن نسبة القروض الحسنة الموجهة لموظفي المصارف الإسلامية (تحديداً البنك الإسلامي الأردني) وتسديد التزامات قد بلغت (12%) و(8%) من إجمالي القروض الحسنة، وبنفس الترتيب.

**19.** تبين من خلال القراءة التفصيلية لنتائج التحليل أعلاه، أنه قد تم قبول الفرضيات الأولية السبع التي تمت صياغتها، وذلك من حيث:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الربوي والناتج المحلي الإجمالي.
- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تنمية الناتج المحلي الإجمالي.
- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية في تقديم التبرعات.
- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم التبرعات.
- وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية ذاتها في تقديم القروض الحسنة.

**20.** كما لوحظ أن نتائج التحليل القياسي لدور التمويل الممنوح لكل قطاع نوعي في تنمية الناتج في ذلك القطاع، كانت منسجمة غالباً مع التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي.

## 2-5. التوصيات:

استناداً إلى ما ورد في محاور هذه الدراسة، وبناءً على نتائج التحليل، فإن الباحث يعتقد أن التوصيات التالية من شأنها أن تساهم في زيادة وتفعيل دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية، اقتصادياً واجتماعياً، وكما يلي:

**1.** قيام المصارف الإسلامية بإجراء المزيد من الدراسات المعمقة لمعرفة أسباب الانخفاض النسبي لمستوى الودائع لديها – قياساً بحصتها من التمويل – تمهيداً لاستقطاب المزيد من أموال المودعين والمستثمرين، بحيث تتناسب حصة البنوك الإسلامية من الودائع ما يوازي أهميتها في مجالي الأصول والتمويل.

**2.** قيام المصارف الإسلامية بإعادة النظر في أسلوب وآلية الأرباح الموزعة على حسابات المدخرين لديها، والتي بالكاد تكفي لدفع الزكاة المترتبة على أصل الوديعة الخاضع للزكاة، وذلك حتى لا تأكل الزكاة والتضخم قيمة تلك الودائع.

**3.** قيام إدارات كلا من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي بإعادة النظر في هيكل التمويل لديهما على مستوى التنوع في الأساليب، بحيث تساهم المصارف

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

الإسلامية في تحمل أعباء مخاطر الاستثمار، بأن تركز أكثر على منح التمويل بالمشاركة والتمويل بالمضاربة، وعدم الاقتصار فقط على التمويل مضمون العوائد كالمرابحة والإجارة، والاستصناع.

**4.** تركيز المصارف الإسلامية – لا سيما البنك العربي الإسلامي الدولي – بصورة أكبر على توظيفات الأموال طويلة الأجل، والتي تناسب تماماً الغايات الاستثمارية التي تنسجم وأهداف هذا النوع من المصارف، فهي أقرب إلى المصارف الاستثمارية والشاملة أكثر من المصارف التجارية التقليدية.

**5.** لجوء المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية – وعلى وجه التحديد البنك العربي الإسلامي الدولي – إلى العمل على تخطى فجوة التوزيع النسبي للتمويل على القطاعات الاقتصادية مقارنة بهيكل النشاط الاقتصادي.

بحيث تمنح تمويلاً اكثر لقطاعي الصناعة والزراعة، وبالتالي تمويلاً اقل لقطاعي الخدمات والإنشاءات، تمهيداً لتجاوز حالة الاختلال وعدم الاتساق فيما بين الأهمية النسبية للتمويل الممنوح لكل قطاع والتوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

**6.** قيام البنك العربي الإسلامي الدولي بدورٍ أكبر – يناسب أهمية حصته السوقية من المعاملات المصرفية الإسلامية – في تحملٍ المسؤولية الاجتماعية تجاه الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، حيث لم تزد نسبة تبرعاته عن مستوى (10%) من إجمالي تبرعات المصارف الإسلامية.

**7.** إفصاح المصارف الإسلامية عن مصادر أموال التبرعات التي قدمتها، وذلك بأن يتم الفصل بين الأموال المباحة والأموال غير المباحة في تحديد مصادر أموال التبرعات التي تقدمها المصارف الإسلامية لأوجه الخير.

**8.** تركيز المصارف الإسلامية على منح القروض الحسنة للحالات الإنسانية التي وجدت من أجلها، مبتعدة قدر الإمكان عن توجيه اموال القرض الحسن للتجار المتعثرين، أو موظفي المصارف الإسلامية ذاتها.

**9.** اهتمام المصارف الإسلامية بالفصل بين القروض الحسنة والحسابات المكشوفة، حيث يمكن اعتبار الأخيرة جزءاً من القروض المتعثرة (ولو مؤقتاً)، والتي تمثل جزء من المخاطر المصرفية المعتادة لدى الجهاز المصرفي، كما يمكن استحداث نظام داخلي للتكافل الاجتماعي بين موظفي البنك، بدلاً من مزاحمة ذوي الإمكانات المالية الضعيفة على الأموال المخصصة للقرض الحسن، والتي يفترض أن يستفيدوا منفردين من مخصصاتها.

**10.** قيام البنك العربي الإسلامي الدولي بتعزيز مستوى مساهمته في التنمية الاجتماعية من خلال زيادة حجم الأموال الممنوحة على شكل قروض حسنة، والتي لم تزد عن (3%) من إجمالي القروض الحسنة لدى المصارف الإسلامية.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

# 6. المصادر والمراجع:

## 6-1. المصادر باللغة العربية:

### 6-1-1. الكتب:


1. دي كوك، م.، (1987)، **الصيرفة المركزية**، ترجمة عبد الواحد المخزومي، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
2. شيخون، محمد، (2001)، **المصارف الإسلامية: دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي**، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.
3. صديق، محمد جلال، (1996)، **دور القيم في نجح البنوك الإسلامية**، القاهرة، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسة رقم 26.
4. صلاح، جمال، (1991)، **دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، عمان، منشورات البنك المركزي الأردني.
5. العجلوني، محمد، (2008)، **البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، عمّان، دار المسيرة.
6. عزي، فخري، (محرر)، (2002)، **صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، وقائع ندوة رقم (29)، الخرطوم، 18 – 20 كانون ثانٍ، 1993، جدة، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثانية.
7. عطية، جمال الدين، (1993)، **البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، والتقويم والاجتهاد، والنظرية والتطبيق**، بيروت، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
8. علي، أحمد، (2001)، **دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية**، جدة، سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك رقم (3)، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الثالثة.
9. عياش، محمد، (2010)، **المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية: طبيعتها وأهميتها**، جدة، منشورات البنك الإسلامي للتنمية.
10. النابلسي، محمد سعيد، (1994)، **التطور التاريخي للجهاز المصرفي والمالي في الأردن**، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن، رقم 22.


### 6-1-2. الدوريات:


1. أحمد، أوصاف، (2004)، "التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: عود على بدء"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 17، العدد 1، ص ص 53-83.
2. الحموري، قاسم، وملاوي، أحمد، (1993)، "إنتاجية الدينار من التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية في الاقتصاد الأردني"، **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد 10، العدد 3، ص ص. 219-243.


### 6-1-3. المؤتمرات:


1. حريز، سفيان، (2010)، "أثر المخاطر المصرفية على تخصيص الأصول لدى المصارف الإسلامية الأردنية"، وقائع مؤتمر **الصيرفة والمالية الإسلامية: الإجراءات والتقاضي عبر الحدود**، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالا لمبور، ماليزيا، 15-16 حزيران.
2. خلف، فليح، (2011)، "تفعيل صيغ التمويل المصرفي الإسلامي"، وقائع المؤتمر الدولي الأول، **صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 05-06 نيسان، **نقلاً عن:** النجار، أحمد عبد العزيز، (1982)، "البنوك الإسلامية"، **مجلة المسلم المعاصر**، بيروت، العدد 24.


### 6-1-4. الرسائل الجامعية:


1. العقول، محمد، (1993)، "دور التسهيلات الممنوحة من البنك الإسلامي في الاقتصاد الأردني"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة اليرموك.


### 6-1-5. التقارير:


1. البنك الإسلامي الأردني، (1999 – 2010)، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
2. البنك العربي الإسلامي الدولي، (1999 – 2010)، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
3. البنك المركزي الأردني، (1999 – 2010)، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
4. البنك المركزي الأردني، (1999 – 2010)، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.


## 6-2. English Bibliography:

### 6-2-1. Books:


1. Chapra, M., (1993), **Islam and Economic Development**, Islamabad, International Institute of Islamic Though.

2. Chiang, Alpha, (1994), **Fundamental Methods of Mathematical Economics**, 7th Edition, London, McGraw Hill Book Company.
3. Dahlsrud, Alexander, (2006), **How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions**, London, Published online in Wile Interscience, (www. Interscience.wiley.com), DOI: 10.1002/csr.132
4. Farook, Sayd, and Shikoh, Rafi-Uddin, (2011), "Integration of Social Responsibility in Financial Communities", in: Hassan, Kabir, and Mahlknecht, Micheal, (Editors), **Islamic Capital Markets: Products and Strategies**, New Delhi, John Wiley and Sons, Ltd., Inc.
5. Kahf, Monzer, (2007), "Islamic Banking and Economic Development", in: Hassan, Kabir, and Lewis, Mervyn, (Editors), **Handbook of Islamic Banking**, Cheltenham (UK), Edward Elgar Publishing, Inc.
6. Lieberman, Marc, and Hall, Robert, (2008), **Principles and Applications of Economics**, New York, Thomson –South Western.
7. MacDonald, Scott, and Koch, Timothy, (2006), **Management of Banking**, Ohio, Thomson South - Western, 6th Edition.
8. Mannan, M. A., (1996), **Financing Development from an Islamic Perspective**, Seminar Proceeding No. 30, Kuala Lampur, 28 – 30 January, 1992, Jeddah, **I**slamic **D**evelopment **B**ank (IDB) Publications.
9. Mishkin, Frederic, (2007), **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets**, 8th Edition, New York, Addison – Wesley.
10. Rose, Peter, and Hudgins, Sylvia, (2008), **Bank Management and Financial Services**, 7th Edition, Boston, McGraw Hill.
11. Sairally, Salma, (2007), "Social Responsibility' of Islamic Finance: Learning from the Experiences of Social Responsible Investment Funds", in: Iqbal, M; Syed Ali, S.; and Muljawan, D. (Editors), **Advances in Islamic Economics and Finance**, Proceedings of 6th International Conference on Islamic Economics and Finance, Jeddah, IDB Publications, Vol. 1.

## 6-2-2. Periodicals:

1. Aggrawal, Rajesh, & Yousif, Tarik, (2000), "Islamic Banks and Investment Financing", **Journal of Money, Banking, and Credit**, Vol. 32, Issue 1, pp. 31-43.
2. Chapra, M., (2001), "Islamic Economic Thought and the New Global Economy", **Journal of Islamic Economic Studies**, Vol. 9, Issue 1, Sep., pp. 1-16.
3. Farook, Sayd, (2007), "on Corporate Social Responsibility of Islamic Financial Institutions", **Journal of Islamic Economic Studies**, Vol. 15, Issue 1, July, pp. 31-46.
4. Hammad, Khalil, (1994), "Sectoral Production Functions for Agriculture, Industry & Construction in Jordan: Econometric & Simulation Models", **the Journal of Abhath Al – Yarmouk**, Vol. 10, No. 1, pp. 27-49.
5. Hasan, Zubair, (2006), "Sustainable Development from an Islamic Perspective: Meaning, Implications, and Policy Concerns", **Journal of King Abdul Azeez University, Islamic Economic**, Vol. 19, Issue 1, pp. 3-18.
6. **Jordan Economic Monitor**, (1998), No 5, p 4.
7. Malik, Muhammad; Malik, Ali; and Mustafa, Waqas, (2011), "Controversies that Make Islamic Banking Controversial: an Analysis of Issues and Challenges", **American Journal of Social and Management Sciences**, Vol. 2, Issue 1, pp. 41-46.

## 6-2-3. Reports

1. **A**ssociation of **B**anks in **J**ordan (ABJ), (2009), **31st Annual Report**, Amman, ABJ Publications.
2. **W**orld **C**ommission on **E**nvironment and **D**evelopment (WCED), (1987), **Our Common Future**, Oxford, Oxford University Press.



* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الاردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

## 7. قائمة محتويات ملحق الجداول الإحصائية:

- **جدول رقم (م-1):** بعض المؤشرات المصرفية لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن.
- **جدول رقم (م-2):** التوزيع النسبي للتمويل الممنوح من المصارف الإسلامية في الأردن، وفقاً لأساليب وصيغ التمويل الإسلامي.
- **جدول رقم (م-3):** التوزيع النسبي لآجال التمويل المصرفي لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن.
- **جدول رقم (م-4):** التوزيع النسبي للتمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية النوعية لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن.
- **جدول رقم (م-5):** مؤشرات التبرعات السنوية لدى المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن.
- **جدول رقم (م-6):** استخدامات القرض الحسن لدى المصارف الإسلامية في الأردن.
- **جدول رقم (م-7):** التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

**جدول رقم (م-١)**

**بعض المؤشرات المصرفية لدى**

**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني (١) | | | | | | البنك العربي الإسلامي الدولي (٢) | | | | | | إجمالي المصارف الإسلامية (٣=١+٢) | | | | | | المصارف التقليدية (٤) | | | | | | إجمالي الجهاز المصرفي (٣+٤) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالي الأصول | إجمالي التمويل | إجمالي حقوق الملكية | الأرباح قبل الضريبة | إجمالي الودائع | التبرعات | إجمالي الأصول | إجمالي التمويل | إجمالي حقوق الملكية | الأرباح قبل الضريبة | إجمالي الودائع | التبرعات | إجمالي الأصول | إجمالي التمويل | إجمالي حقوق الملكية | الأرباح قبل الضريبة | إجمالي الودائع | التبرعات | إجمالي الأصول | إجمالي التمويل | إجمالي حقوق الملكية | الأرباح قبل الضريبة | إجمالي الودائع | التبرعات | إجمالي الأصول | إجمالي التمويل | إجمالي حقوق الملكية | الأرباح قبل الضريبة | إجمالي الودائع | التبرعات |
| **1999** | 657 | 273 | 52 | 2.6 | 544 | 0.253 | 147 | 18 | 42 | 1.9 | 49 | 0.027 | 804 | 291 | 94 | 4.5 | 593 | 0.280 | 10,747 | 4,175 | 1,223 | 184.7 | 6,910 | 1.315 | 11,551 | 4,466 | 1,317 | 189.2 | 7,502 | 1.595 |
| **2000** | 684 | 260 | 55 | 3.0 | 565 | 0.196 | 197 | 32 | 45 | 4.3 | 77 | 0.012 | 881 | 293 | 100 | 7.3 | 642 | 0.208 | 12,032 | 4,254 | 1,278 | 202.2 | 7,583 | 0.977 | 12,914 | 4,547 | 1,378 | 209.5 | 8,225 | 1.185 |
| **2001** | 704 | 268 | 54 | 1.4 | 622 | 0.288 | 253 | 52 | 46 | 4.0 | 112 | 0.011 | 957 | 320 | 99 | 5.4 | 734 | 0.299 | 13,197 | 4,629 | 1,337 | 237.5 | 7,987 | 1.122 | 14,154 | 4,949 | 1,436 | 242.9 | 8,721 | 1.421 |
| **2002** | 797 | 243 | 56 | 3.1 | 711 | 0.225 | 315 | 51 | 47 | 2.7 | 152 | 0.013 | 1,112 | 294 | 103 | 5.8 | 863 | 0.238 | 14,008 | 4,836 | 1,442 | 219.8 | 8,505 | 1.243 | 15,119 | 5,130 | 1,545 | 225.6 | 9,368 | 1.481 |
| **2003** | 975 | 296 | 57 | 5.0 | 877 | 0.198 | 376 | 66 | 49 | 3.1 | 198 | 0.013 | 1,351 | 362 | 106 | 8.1 | 1,075 | 0.211 | 14,350 | 4,900 | 1,517 | 242.6 | 8,895 | 0.957 | 15,702 | 5,262 | 1,623 | 250.7 | 9,969 | 1.168 |
| **2004** | 1,120 | 343 | 58 | 4.8 | 1,037 | 0.138 | 402 | 119 | 50 | 2.4 | 214 | 0.014 | 1,523 | 463 | 109 | 7.2 | 1,251 | 0.152 | 16,299 | 5,727 | 1,766 | 337.9 | 10,313 | 0.924 | 17,821 | 6,189 | 1,874 | 345.1 | 11,564 | 1.076 |
| **2005** | 1,321 | 432 | 69 | 19.6 | 1,176 | 0.215 | 405 | 210 | 55 | 6.1 | 234 | 0.026 | 1,725 | 642 | 124 | 25.7 | 1,410 | 0.241 | 19,361 | 7,103 | 2,128 | 670.2 | 11,710 | 2.792 | 21,087 | 7,744 | 2,253 | 695.9 | 13,119 | 3.033 |
| **2006** | 1,463 | 563 | 115 | 23.4 | 1,237 | 0.162 | 575 | 330 | 63 | 12.3 | 348 | 0.021 | 2,037 | 893 | 178 | 35.7 | 1,584 | 0.183 | 22,200 | 8,869 | 3,005 | 724.9 | 13,008 | 2.267 | 24,238 | 9,762 | 3,183 | 760.6 | 14,592 | 2.450 |
| **2007** | 1,597 | 679 | 134 | 34.4 | 1,358 | 0.202 | 594 | 308 | 74 | 16.1 | 374 | 0.026 | 2,191 | 986 | 208 | 50.5 | 1,732 | 0.228 | 24,625 | 10,309 | 3,315 | 800.2 | 14,256 | 2.603 | 26,816 | 11,296 | 3,523 | 850.7 | 15,988 | 2.831 |
| **2008** | 1,848 | 931 | 161 | 50.1 | 1,549 | 0.341 | 908 | 538 | 94 | 11.4 | 460 | 0.019 | 2,756 | 1,469 | 255 | 61.5 | 2,009 | 0.360 | 27,041 | 11,575 | 3,549 | 844.7 | 16,094 | 3.267 | 29,797 | 13,044 | 3,804 | 906.2 | 18,103 | 3.627 |
| **2009** | 2,183 | 1,063 | 177 | 38.9 | 1,891 | 0.270 | 1,041 | 892 | 118 | 4.4 | 677 | 0.027 | 3,224 | 1,955 | 294 | 43.3 | 2,568 | 0.297 | 28,733 | 11,362 | 4,080 | 658.6 | 17,730 | 3.202 | 31,957 | 13,317 | 4,375 | 701.9 | 20,298 | 3.499 |
| **2010** | 2,604 | 1,224 | 194 | 40.7 | 2,265 | 0.365 | 1,133 | 982 | 124 | 10.0 | 798 | 0.093 | 3,737 | 2,206 | 318 | 50.7 | 3,063 | 0.458 | 31,236 | 12,245 | 4,632 | 593.1 | 19,442 | 3.267 | 34,973 | 14,451 | 4,950 | 643.8 | 22,505 | 3.725 |
| **المجموع** | **15,953** | **6,576** | **1,181** | **227.0** | **13,830** | **2.853** | **6,345** | **3,598** | **806** | **78.7** | **3,692** | **0.302** | **22,298** | **10,174** | **1,987** | **305.7** | **17,523** | **3.155** | **233,828** | **89,984** | **29,274** | **5,716.4** | **142,432** | **23.936** | **256,126** | **100,158** | **31,261** | **6,022.1** | **159,954** | **27.091** |
| **الأهمية النسبية*** | **71.5%** | **64.6%** | **59.4%** | **74.3%** | **78.9%** | **90.4%** | **28.5%** | **35.4%** | **40.6%** | **25.7%** | **21.1%** | **9.6%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **الأهمية النسبية**** | **6.2%** | **6.6%** | **3.8%** | **3.8%** | **8.6%** | **10.5%** | **2.5%** | **3.6%** | **2.6%** | **1.3%** | **2.3%** | **1.1%** | **8.7%** | **10.2%** | **6.4%** | **5.1%** | **11.0%** | **11.6%** | **91.3%** | **89.8%** | **93.6%** | **94.9%** | **89.0%** | **88.4%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

* الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل جزءاً من إجمالي المصارف الإسلامية.

** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وتمثل جزءاً من إجمالي الجهاز المصرفي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *
* فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية *

**جدول رقم (م-٢)**

**التوزيع النسبي للتمويل الممنوح من**

**المصارف الإسلامية في الأردن**

**وفقاً لأساليب وصيغ التمويل الإسلامي**

**خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني (١) | | | | | | البنك العربي الإسلامي الدولي (٢) | | | | | | إجمالي المصارف الإسلامية (٣=١+٢) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تمويل بالمشاركة | تمويل بالإجارة | تمويل بالاستصناع | تمويل بالمضاربة | تمويل بالمرابحة | إجمالي التمويل | تمويل بالمشاركة | تمويل بالإجارة | تمويل بالاستصناع | تمويل بالمضاربة | تمويل بالمرابحة | إجمالي التمويل | تمويل بالمشاركة | تمويل بالإجارة | تمويل بالاستصناع | تمويل بالمضاربة | تمويل بالمرابحة | إجمالي التمويل |
| **1999** | 12.0 | 3.2 | 0.000 | 0.000 | 258.2 | **273.4** | 0.0 | 0.0 | 0.8 | 0.3 | 16.7 | **17.7** | 12.0 | 3.2 | 0.8 | 0.3 | 274.9 | **291.1** |
| **2000** | 12.0 | 3.3 | 0.000 | 0.000 | 245.0 | **260.3** | 0.3 | 0.0 | 1.4 | 1.3 | 29.3 | **32.3** | 12.4 | 3.3 | 1.4 | 1.3 | 274.3 | **292.7** |
| **2001** | 11.9 | 3.1 | 0.062 | 0.000 | 253.0 | **268.1** | 0.6 | 0.0 | 1.2 | 1.1 | 49.0 | **51.8** | 12.5 | 3.1 | 1.2 | 1.1 | 302.0 | **319.9** |
| **2002** | 12.0 | 3.2 | 0.000 | 0.000 | 228.0 | **243.3** | 0.6 | 0.0 | 0.9 | 2.9 | 46.3 | **50.8** | 12.6 | 3.2 | 0.9 | 2.9 | 274.3 | **294.0** |
| **2003** | 12.2 | 3.0 | 0.035 | 0.000 | 281.2 | **296.5** | 0.6 | 0.0 | 1.1 | 3.5 | 60.5 | **65.7** | 12.8 | 3.0 | 1.1 | 3.6 | 341.7 | **362.2** |
| **2004** | 12.8 | 2.8 | 0.000 | 0.000 | 327.6 | **343.2** | 0.5 | 3.3 | 1.4 | 10.7 | 103.6 | **119.5** | 13.3 | 6.2 | 1.4 | 10.7 | 431.2 | **462.7** |
| **2005** | 13.0 | 7.5 | 0.000 | 0.000 | 411.6 | **432.1** | 0.5 | 19.1 | 3.0 | 38.4 | 148.7 | **209.6** | 13.5 | 26.6 | 3.0 | 38.4 | 560.3 | **641.8** |
| **2006** | 13.4 | 22.9 | 0.000 | 0.000 | 526.5 | **562.9** | 0.4 | 41.0 | 3.2 | 52.6 | 232.6 | **329.9** | 13.9 | 64.0 | 3.2 | 52.6 | 759.1 | **892.8** |
| **2007** | 13.8 | 49.3 | 0.000 | 0.000 | 615.5 | **678.6** | 0.4 | 58.3 | 5.0 | 11.5 | 232.7 | **307.9** | 14.1 | 107.6 | 5.0 | 11.5 | 848.2 | **986.5** |
| **2008** | 14.3 | 110.3 | 0.000 | 0.000 | 806.2 | **930.8** | 0.3 | 63.8 | 7.0 | 4.5 | 462.4 | **538.0** | 14.6 | 174.1 | 7.0 | 4.5 | 1,268.6 | **1,468.9** |
| **2009** | 15.0 | 135.0 | 0.000 | 0.000 | 913.1 | **1,063.0** | 0.3 | 78.9 | 5.6 | 3.5 | 804.1 | **892.4** | 15.3 | 213.9 | 5.6 | 3.5 | 1,717.2 | **1,955.4** |
| **2010** | 16.0 | 169.0 | 0.000 | 0.000 | 1,039.0 | **1,224.0** | 0.3 | 120.1 | 0.0 | 7.4 | 854.2 | **982.0** | 16.3 | 289.1 | 0.0 | 7.4 | 1,893.2 | **2,206.0** |
| **المجموع** | **158.5** | **512.7** | **0.097** | **0.000** | **5,904.9** | **6,576.2** | **4.8** | **384.6** | **30.469** | **137.721** | **3,040.1** | **3,597.7** | **163.3** | **897.3** | **30.469** | **137.818** | **8,945.0** | **10,173.9** |
| **المعدل النسبي*** | **2.41%** | **7.80%** | **0.000%** | **0.001%** | **89.79%** | **100%** | **0.13%** | **10.69%** | **0.85%** | **3.83%** | **84.50%** | **100%** | **1.61%** | **8.82%** | **0.30%** | **1.35%** | **87.92%** | **100%** |
| **الأهمية النسبية**** | **97.07%** | **57.14%** | **0.000%** | **0.070%** | **66.01%** | **64.64%** | **2.93%** | **42.86%** | **100%** | **99.93%** | **33.99%** | **35.36%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

* المعدل النسبي تم احتسابه من قبل الباحث، وهو يمثل التوزيع النسبي للتمويل ضمن نفس البنك.

** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل التوزيع النسبي للتمويل على مستوى المصارف الإسلامية.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (م-٣)**

**التوزيع النسبي لآجال التمويل المصرفي لدى**

**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني (١) | | | البنك العربي الإسلامي الدولي (٢) | | | إجمالي المصارف الإسلامية (٣=١+٢) | | | المصارف التقليدية (٤) | | | إجمالي الجهاز المصرفي (٣+٤) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لغاية سنة | أكثر من سنة | المجموع | لغاية سنة | أكثر من سنة | المجموع | لغاية سنة | أكثر من سنة | المجموع | لغاية سنة | أكثر من سنة | المجموع | لغاية سنة | أكثر من سنة | المجموع |
| **1999** | 47.3 | 226.1 | 273.4 | 12.7 | 5.0 | 17.7 | 60.0 | 231.1 | 291.1 | 2,701.5 | 1,473.4 | 4,174.9 | 2,761.5 | 1,704.5 | 4,466.0 |
| **2000** | 96.3 | 164.0 | 260.3 | 24.1 | 8.2 | 32.3 | 120.4 | 172.3 | 292.7 | 2,753.4 | 1,500.4 | 4,253.8 | 2,873.8 | 1,672.7 | 4,546.5 |
| **2001** | 111.3 | 156.8 | 268.1 | 48.8 | 3.0 | 51.8 | 160.1 | 159.8 | 319.9 | 2,785.7 | 1,843.3 | 4,629.0 | 2,945.8 | 2,003.1 | 4,948.9 |
| **2002** | 116.6 | 126.7 | 243.3 | 43.6 | 7.2 | 50.8 | 160.2 | 133.8 | 294.0 | 2,632.4 | 2,203.6 | 4,836.0 | 2,792.6 | 2,337.4 | 5,130.0 |
| **2003** | 180.5 | 116.0 | 296.5 | 48.5 | 17.2 | 65.7 | 229.0 | 133.2 | 362.2 | 2,576.8 | 2,323.4 | 4,900.2 | 2,805.8 | 2,456.6 | 5,262.4 |
| **2004** | 211.1 | 132.1 | 343.2 | 97.3 | 22.2 | 119.5 | 308.4 | 154.3 | 462.7 | 2,921.9 | 2,804.6 | 5,726.5 | 3,230.3 | 2,958.9 | 6,189.2 |
| **2005** | 202.8 | 229.3 | 432.1 | 84.2 | 125.4 | 209.6 | 287.0 | 354.8 | 641.8 | 3,896.3 | 3,206.3 | 7,102.6 | 4,183.3 | 3,561.0 | 7,744.3 |
| **2006** | 240.3 | 322.6 | 562.9 | 185.0 | 144.9 | 329.9 | 425.3 | 467.5 | 892.8 | 4,572.3 | 4,296.8 | 8,869.1 | 4,997.6 | 4,764.3 | 9,761.9 |
| **2007** | 288.6 | 390.0 | 678.6 | 228.8 | 79.1 | 307.9 | 517.4 | 469.1 | 986.5 | 5,099.3 | 5,209.8 | 10,309.1 | 5,616.7 | 5,678.9 | 11,295.6 |
| **2008** | 295.4 | 635.4 | 930.8 | 402.0 | 136.0 | 538.0 | 697.4 | 771.5 | 1,468.9 | 6,364.4 | 5,211.0 | 11,575.4 | 7,061.8 | 5,982.5 | 13,044.3 |
| **2009** | 401.3 | 661.7 | 1,063.0 | 769.2 | 123.2 | 892.4 | 1,170.5 | 784.9 | 1,955.4 | 4,837.9 | 6,523.9 | 11,361.8 | 6,008.4 | 7,308.8 | 13,317.2 |
| **2010** | 464.6 | 759.4 | 1,224.0 | 808.6 | 173.4 | 982.0 | 1,273.2 | 932.8 | 2,206.0 | 5,049.2 | 7,196.2 | 12,245.4 | 6,322.4 | 8,129.0 | 14,451.4 |
| **المجموع** | **2,656.1** | **3,920.1** | **6,576.2** | **2,752.8** | **844.9** | **3,597.7** | **5,408.9** | **4,765.0** | **10,173.9** | **46,191.1** | **43,792.7** | **89,983.8** | **51,600.0** | **48,557.7** | **100,157.7** |
| **الأهمية النسبية*** | **40.39%** | **59.61%** | **100%** | **76.52%** | **23.48%** | **100%** | **53.16%** | **46.84%** | **100%** | **51.33%** | **48.67%** | **100%** | **51.52%** | **48.48%** | **100%** |
| **الأهمية النسبية**** | **49.11%** | **82.27%** | **64.64%** | **50.89%** | **17.73%** | **35.36%** | **100%** | **100%** | **100%** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| **الأهمية النسبية***** | **5.15%** | **8.07%** | **6.57%** | **5.33%** | **1.74%** | **3.59%** | **10.48%** | **9.81%** | **10.16%** | **89.52%** | **90.19%** | **89.84%** | **100%** | **100%** | **100%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.
- البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.

* الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل التوزيع النسبي ضمن البنك نفسه.

** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل جزءاً من إجمالي المصارف الإسلامية.

*** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وتمثل جزءاً من إجمالي الجهاز المصرفي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

* فجوة التوقعات بين الواقع والمأمول لدور المصارف الإسلامية في التنمية *

**جدول رقم (م-٤)**

**التوزيع النسبي للتمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية النوعية لدى**

**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني (١) | | | | | البنك العربي الإسلامي الدولي (٢) | | | | | إجمالي المصارف الإسلامية (٣=١+٢) | | | | | المصارف التقليدية (٤) | | | | | إجمالي الجهاز المصرفي (٣+٤) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع |
| **1999** | 147.3 | 94.0 | 30.9 | 1.2 | 273.4 | 15.1 | 0.8 | 1.6 | 0.2 | 17.7 | 162.4 | 94.8 | 32.5 | 1.4 | 291.1 | 2,661.4 | 663.9 | 733.7 | 115.9 | 4,174.9 | 2,823.8 | 758.7 | 766.2 | 117.3 | 4,466.0 |
| **2000** | 141.8 | 96.0 | 21.3 | 1.2 | 260.3 | 28.9 | 1.0 | 2.2 | 0.2 | 32.3 | 170.7 | 97.0 | 23.5 | 1.5 | 292.7 | 2,718.8 | 647.9 | 760.6 | 126.5 | 4,253.8 | 2,889.5 | 744.9 | 784.1 | 128.0 | 4,546.5 |
| **2001** | 149.9 | 97.0 | 20.0 | 1.2 | 268.1 | 45.0 | 4.2 | 2.1 | 0.5 | 51.8 | 194.9 | 101.2 | 22.1 | 1.7 | 319.9 | 3,113.3 | 627.7 | 784.2 | 103.8 | 4,629.0 | 3,308.2 | 728.9 | 806.3 | 105.5 | 4,948.9 |
| **2002** | 98.2 | 113.0 | 31.0 | 1.1 | 243.3 | 42.6 | 4.9 | 2.5 | 0.8 | 50.8 | 140.8 | 117.9 | 33.5 | 1.8 | 294.0 | 3,236.3 | 647.0 | 851.6 | 101.1 | 4,836.0 | 3,377.1 | 764.9 | 885.1 | 102.9 | 5,130.0 |
| **2003** | 134.1 | 127.0 | 34.0 | 1.4 | 296.5 | 59.2 | 2.4 | 3.6 | 0.5 | 65.7 | 193.3 | 129.4 | 37.6 | 1.9 | 362.2 | 3,286.4 | 675.1 | 841.8 | 96.9 | 4,900.2 | 3,479.7 | 804.5 | 879.4 | 98.8 | 5,262.4 |
| **2004** | 165.3 | 132.9 | 42.5 | 2.5 | 343.2 | 99.1 | 3.9 | 15.8 | 0.7 | 119.5 | 264.4 | 136.8 | 58.3 | 3.2 | 462.7 | 3,885.0 | 816.4 | 914.7 | 110.4 | 5,726.5 | 4,149.4 | 953.2 | 973.0 | 113.6 | 6,189.2 |
| **2005** | 199.2 | 182.3 | 48.2 | 2.4 | 432.1 | 197.4 | 4.7 | 7.1 | 0.4 | 209.6 | 396.6 | 187.0 | 55.3 | 2.8 | 641.8 | 5,036.6 | 975.1 | 982.8 | 108.1 | 7,102.6 | 5,433.2 | 1,162.1 | 1,038.1 | 110.9 | 7,744.3 |
| **2006** | 268.8 | 241.2 | 49.5 | 3.4 | 562.9 | 312.4 | 8.3 | 8.5 | 0.7 | 329.9 | 581.2 | 249.5 | 58.0 | 4.1 | 892.8 | 6,343.1 | 1,311.3 | 1,077.9 | 136.8 | 8,869.1 | 6,924.3 | 1,560.8 | 1,135.9 | 140.9 | 9,761.9 |
| **2007** | 461.2 | 159.0 | 48.9 | 9.5 | 678.6 | 266.6 | 22.9 | 16.9 | 1.5 | 307.9 | 727.8 | 181.9 | 65.8 | 11.0 | 986.5 | 7,055.7 | 1,760.2 | 1,348.0 | 145.2 | 10,309.1 | 7,783.5 | 1,942.1 | 1,413.8 | 156.2 | 11,295.6 |
| **2008** | 590.7 | 274.2 | 53.4 | 12.5 | 930.8 | 509.7 | 14.4 | 13.0 | 0.9 | 538.0 | 1,100.4 | 288.6 | 66.4 | 13.4 | 1,468.9 | 7,794.9 | 2,004.5 | 1,579.5 | 196.6 | 11,575.4 | 8,895.3 | 2,293.1 | 1,645.9 | 210.0 | 13,044.3 |
| **2009** | 687.2 | 357.6 | 14.3 | 3.9 | 1,063.0 | 843.8 | 19.0 | 28.8 | 0.8 | 892.4 | 1,531.0 | 376.6 | 43.1 | 4.7 | 1,955.4 | 7,281.1 | 2,205.9 | 1,648.3 | 226.5 | 11,361.8 | 8,812.1 | 2,582.5 | 1,691.4 | 231.2 | 13,317.2 |
| **2010** | 808.7 | 399.3 | 14.2 | 1.8 | 1,224.0 | 934.6 | 1.5 | 34.7 | 11.2 | 982.0 | 1,743.3 | 400.8 | 48.9 | 13.0 | 2,206.0 | 7,365.0 | 2,766.6 | 1,915.0 | 198.8 | 12,245.4 | 9,108.3 | 3,167.4 | 1,963.9 | 211.8 | 14,451.4 |
| **المجموع** | **3,705.1** | **2,179.5** | **377.3** | **40.9** | **6,302.8** | **3,339.3** | **87.2** | **135.2** | **18.2** | **3,580.0** | **7,044.4** | **2,266.7** | **512.5** | **59.1** | **9,882.8** | **57,116.2** | **14,437.7** | **12,704.4** | **1,550.7** | **85,808.9** | **64,160.6** | **16,704.4** | **13,216.9** | **1,609.8** | **95,691.7** |
| **الأهمية النسبية*** | **58.78%** | **34.58%** | **5.99%** | **0.65%** | **100%** | **93.28%** | **2.44%** | **3.78%** | **0.51%** | **100%** | **71.28%** | **22.94%** | **5.19%** | **0.60%** | **100%** | **66.56%** | **16.83%** | **14.81%** | **1.81%** | **100%** | **67.05%** | **17.46%** | **13.81%** | **1.68%** | **100%** |
| **الأهمية النسبية**** | **52.60%** | **96.15%** | **73.62%** | **69.18%** | **63.78%** | **47.40%** | **3.85%** | **26.38%** | **30.82%** | **36.22%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| **الأهمية النسبية***** | **5.77%** | **13.05%** | **2.85%** | **2.54%** | **6.59%** | **5.20%** | **0.52%** | **1.02%** | **1.13%** | **3.74%** | **10.98%** | **13.57%** | **3.88%** | **3.67%** | **10.33%** | **89.02%** | **86.43%** | **96.12%** | **96.33%** | **89.67%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

* الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل التوزيع النسبي ضمن البنك نفسه.

** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل جزءاً من إجمالي المصارف الإسلامية.

*** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وتمثل جزءاً من إجمالي الجهاز المصرفي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (م-٥)**

**مؤشرات التبرعات السنوية لدى**

**المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني | | | البنك العربي الإسلامي الدولي | | | إجمالي المصارف الإسلامية | | | المصارف التقليدية | | | إجمالي الجهاز المصرفي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة من حقوق الملكية | نسبة من الربح قبل الضريبة | نسبة من الأصول | نسبة من حقوق الملكية | نسبة من الربح قبل الضريبة | نسبة من الأصول | نسبة من حقوق الملكية | نسبة من الربح قبل الضريبة | نسبة من الأصول | نسبة من حقوق الملكية | نسبة من الربح قبل الضريبة | نسبة من الأصول | نسبة من حقوق الملكية | نسبة من الربح قبل الضريبة | نسبة من الأصول |
| **1999** | 0.49% | 9.73% | 0.04% | 0.06% | 1.42% | 0.018% | 0.30% | 6.22% | 0.035% | 0.11% | 0.71% | 0.012% | 0.12% | 0.84% | 0.014% |
| **2000** | 0.36% | 6.53% | 0.03% | 0.03% | 0.28% | 0.006% | 0.21% | 2.85% | 0.024% | 0.08% | 0.48% | 0.008% | 0.09% | 0.57% | 0.009% |
| **2001** | 0.54% | 20.57% | 0.04% | 0.02% | 0.28% | 0.004% | 0.30% | 5.54% | 0.031% | 0.08% | 0.47% | 0.009% | 0.10% | 0.59% | 0.010% |
| **2002** | 0.40% | 7.26% | 0.03% | 0.03% | 0.48% | 0.004% | 0.23% | 4.10% | 0.021% | 0.09% | 0.57% | 0.009% | 0.10% | 0.66% | 0.010% |
| **2003** | 0.35% | 3.96% | 0.02% | 0.03% | 0.42% | 0.003% | 0.20% | 2.60% | 0.016% | 0.06% | 0.39% | 0.007% | 0.07% | 0.47% | 0.007% |
| **2004** | 0.24% | 2.88% | 0.01% | 0.03% | 0.58% | 0.003% | 0.14% | 2.11% | 0.010% | 0.05% | 0.27% | 0.006% | 0.06% | 0.31% | 0.006% |
| **2005** | 0.31% | 1.10% | 0.02% | 0.05% | 0.43% | 0.006% | 0.19% | 0.94% | 0.014% | 0.13% | 0.42% | 0.014% | 0.13% | 0.44% | 0.014% |
| **2006** | 0.14% | 0.69% | 0.01% | 0.03% | 0.17% | 0.004% | 0.10% | 0.51% | 0.009% | 0.08% | 0.31% | 0.010% | 0.08% | 0.32% | 0.010% |
| **2007** | 0.15% | 0.59% | 0.01% | 0.04% | 0.16% | 0.004% | 0.11% | 0.45% | 0.010% | 0.08% | 0.33% | 0.011% | 0.08% | 0.33% | 0.011% |
| **2008** | 0.21% | 0.68% | 0.02% | 0.02% | 0.17% | 0.002% | 0.14% | 0.59% | 0.013% | 0.09% | 0.39% | 0.012% | 0.10% | 0.40% | 0.012% |
| **2009** | 0.15% | 0.69% | 0.01% | 0.02% | 0.61% | 0.003% | 0.10% | 0.69% | 0.009% | 0.08% | 0.49% | 0.011% | 0.08% | 0.50% | 0.011% |
| **2010** | 0.19% | 0.90% | 0.01% | 0.08% | 0.93% | 0.008% | 0.14% | 0.90% | 0.012% | 0.07% | 0.55% | 0.010% | 0.08% | 0.58% | 0.011% |
| **معدل الفترة** | **0.24%** | **1.26%** | **0.018%** | **0.04%** | **0.38%** | **0.005%** | **0.16%** | **1.03%** | **0.014%** | **0.08%** | **0.42%** | **0.010%** | **0.09%** | **0.45%** | **0.011%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

* تم احتساب الأهمية النسبية من قبل الباحث.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (م-٦)**

**استخدامات القرض الحسن لدى**

**المصارف الإسلامية في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | البنك الإسلامي الأردني (١) | | | | | | | البنك العربي الإسلامي الدولي (٢) | | | | | | | إجمالي المصارف الإسلامية (٣=١+٢) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعليم | العلاج | الزواج | حسابات مكشوفة | موظفي البنك | تسديد التزامات | المجموع | التعليم | العلاج | الزواج | حسابات مكشوفة | موظفي البنك | سلف شخصية | المجموع | التعليم | العلاج | الزواج | حسابات مكشوفة | موظفي البنك | أخرى | المجموع |
| **1999** | - | - | - | - | - | 4.000 | **4.000** | - | - | - | - | - | 0.009 | **0.009** | - | - | - | - | - | 4.009 | **4.009** |
| **2000** | 0.762 | 0.405 | 0.582 | 1.490 | 0.745 | 0.000 | **3.984** | 0.001 | 0.001 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.001 | **0.003** | 0.763 | 0.406 | 0.582 | 1.490 | 0.745 | 0.001 | **3.987** |
| **2001** | 0.860 | 0.397 | 0.569 | 1.694 | 0.667 | 0.000 | **4.187** | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.014 | **0.014** | 0.860 | 0.397 | 0.569 | 1.694 | 0.667 | 0.014 | **4.201** |
| **2002** | 0.642 | 0.279 | 0.499 | 2.290 | 0.676 | 0.000 | **4.386** | 0.002 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.013 | **0.015** | 0.644 | 0.279 | 0.499 | 2.290 | 0.676 | 0.013 | **4.401** |
| **2003** | 0.766 | 0.309 | 0.509 | 2.952 | 0.817 | 0.000 | **5.353** | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.014 | **0.014** | 0.766 | 0.309 | 0.509 | 2.952 | 0.817 | 0.014 | **5.367** |
| **2004** | 0.822 | 0.312 | 0.421 | 3.268 | 0.760 | 0.000 | **5.583** | 0.004 | 0.005 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.010 | **0.019** | 0.826 | 0.317 | 0.421 | 3.268 | 0.760 | 0.010 | **5.602** |
| **2005** | 0.745 | 0.342 | 0.523 | 3.496 | 0.987 | 0.000 | **6.093** | 0.009 | 0.012 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.024 | **0.045** | 0.754 | 0.354 | 0.523 | 3.496 | 0.987 | 0.024 | **6.138** |
| **2006** | 0.797 | 0.634 | 0.764 | 2.378 | 1.163 | 0.000 | **5.736** | 0.002 | 0.003 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.022 | **0.027** | 0.799 | 0.637 | 0.764 | 2.378 | 1.163 | 0.022 | **5.763** |
| **2007** | 1.387 | 0.536 | 0.780 | 4.391 | 1.585 | 0.000 | **8.679** | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.639 | 0.000 | 0.077 | **0.716** | 1.387 | 0.536 | 0.780 | 5.030 | 1.585 | 0.077 | **9.395** |
| **2008** | 1.638 | 0.568 | 0.557 | 13.889 | 2.069 | 3.049 | **21.770** | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.398 | 0.000 | 0.141 | **0.539** | 1.638 | 0.568 | 0.557 | 14.287 | 2.069 | 3.190 | **22.309** |
| **2009** | 1.128 | 0.517 | 0.525 | 9.091 | 1.728 | 0.000 | **12.989** | 0.134 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.785 | **0.919** | 1.262 | 0.517 | 0.525 | 9.091 | 1.728 | 0.785 | **13.908** |
| **2010** | 1.462 | 0.573 | 0.874 | 16.900 | 1.803 | 0.000 | **21.612** | 0.189 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.360 | **0.549** | 1.651 | 0.573 | 0.874 | 16.900 | 1.803 | 0.360 | **22.161** |
| **المجموع** | **11.009** | **4.872** | **6.603** | **61.839** | **13.000** | **7.049** | **104.372** | **0.341** | **0.021** | **0.000** | **1.037** | **0.000** | **1.470** | **2.869** | **11.350** | **4.893** | **6.603** | **62.876** | **13.000** | **8.519** | **107.241** |
| **المعدل النسبي*** | **10.55%** | **4.67%** | **6.33%** | **59.25%** | **12.46%** | **6.75%** | **100%** | **11.89%** | **0.73%** | **0.00%** | **36.14%** | **0.00%** | **51.24%** | **100%** | **10.58%** | **4.56%** | **6.16%** | **58.63%** | **12.12%** | **7.94%** | **100%** |
| **الأهمية النسبية**** | **97.00%** | **99.57%** | **100.00%** | **98.35%** | **100.00%** | **82.74%** | **97.32%** | **3.00%** | **0.43%** | **0%** | **1.65%** | **0.00%** | **17.26%** | **2.68%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** | **100%** |

**المصدر:**

- البنك الإسلامي الأردني، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

- البنك العربي الإسلامي الدولي، **التقرير السنوي**، أعداد مختلفة.

* الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وهي تمثل جزءاً من إجمالي المصارف الإسلامية.

** الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث، وتمثل جزءاً من إجمالي الجهاز المصرفي.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *

**جدول رقم (م-٧)**

**التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في الأردن**

**خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠**

**(المبالغ بملايين الدنانير الأردنية)**

| السنة | الخدمات | الإنشاءات | الصناعة | الزراعة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| **1999** | 3,617.0 | 207.1 | 914.1 | 115.9 | 4,854.1 |
| **2000** | 3,850.6 | 203.3 | 969.4 | 120.9 | 5,144.2 |
| **2001** | 4,077.1 | 231.0 | 1,037.6 | 124.3 | 5,470.0 |
| **2002** | 4,272.4 | 251.7 | 1,176.4 | 148.9 | 5,849.4 |
| **2003** | 4,580.0 | 268.3 | 1,274.7 | 178.3 | 6,301.3 |
| **2004** | 5,124.4 | 324.4 | 1,532.1 | 202.1 | 7,183.0 |
| **2005** | 5,629.1 | 382.1 | 1,706.2 | 246.2 | 7,963.6 |
| **2006** | 6,996.5 | 429.0 | 2,078.8 | 275.8 | 9,780.1 |
| **2007** | 7,784.1 | 544.8 | 2,633.4 | 307.1 | 11,269.4 |
| **2008** | 9,638.3 | 697.9 | 3,776.0 | 373.6 | 14,485.8 |
| **2009** | 10,668.6 | 871.0 | 3,902.3 | 459.9 | 15,901.8 |
| **2010** | 11,763.9 | 816.4 | 4,282.1 | 517.8 | 17,380.2 |
| **المجموع** | **78,002.0** | **5,227.0** | **25,283.1** | **3,070.8** | **111,582.9** |
| **المعدل*** | **69.9%** | **4.7%** | **22.7%** | **2.8%** | **100.0%** |

**المصدر:** البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.

* معدلات الأهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحث.

* سفيان حريز، جامعة آل البيت، **الأردن**، sufian_hraze@aabu.edu.jo *